أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الإشتراكي



في العدد

- مهمات تاريخية امام المؤتمر القطري الثالث للحزب في اليمن
- دور حزب البعث العربي الاشتراكي في الصراع العربي ـ الصهيوني وموقفه من القضية الفلسطينية
- بعد 54 عاماً من اغتصاب فلسطين
- المقاطعة العربية لـ«إسرائيل»
- العرب وأمركة العولمة
- قراءة في أوراق «ندوة» الأمن القومي العربي

العدد: 314 أيار - حزيران 2002

منشورات مكتب الاعلام والنشر القيادة القومية
العنوان: الجمهورية العربية السورية دمشق ص.ب 11512

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في العدد:

في العدد:

مهمات تاريخية امام المؤتمر القطري الثالث للحزب في اليمن

● الرفيق الدكتور فواز صباغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

تشكل المؤتمرات الحزبية القومية منها والقطرية محطات نضالية بارزة ومهمة في حياة حزبنا العظيم – حزب البعث العربي الاشتراكي يتوقف عندها الحزب واعضاؤه لمراجعة مسيرة النضال واستعراض ماتم انجازه في مرحلة مابين المؤتمرين وتطبيق قرارات مؤتمراته السابقة ومدى ما تحقق من نجاحات فيما تحتاجه الحياة ومسيرتها وتطابق تلك القرارات التي صدرت عن المؤتمر ومدى تعبيرها عن احتياجات الحزب وجماهيره .

كما يستعرض الرفاق في هذه المؤتمرات فعالية السياسيات التي انتهجتها القيادة في مرحلة مابين المؤتمرين والمهمات التي لم يتم انجازها بشكل كامل ودراستها ووضع الحلول والتصورات والسياسات التي يجب اتباعها في المرحلة القادمة .

والمؤتمرات الحزبية فرصة لتفاعل آراء الرفاق، والتعرف جيداً على حياة الحزب بمختلف جوانبها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والداخلية، وعندما يكون تنظيم الحزب واسعاً ومنظماته منتشرة في مناطق شاسعة من القطر والوطن العربي بشكل عام يصبح المؤتمر فرصة ثمينة للرفاق المشاركين فيه للتعرف على

الاعضاء الممثلين لمنظمات الحزب المختلفة بشكل افضل ومعايشتهم خلال فترة المؤتمر مهما كانت المدة الزمنية التي يستغرقها عقد المؤتمر، وتكون لهم فرصة لزيادة اللحمة بينهم والتباحث والنقاش وتبادل الافكار والتجارب الحزبية وغيرها في حياتهم الحزبيه اليومية، وربما تمر فترة زمنية ليست قصيرة كي يلتقي الرفاق مرة اخرى خاصة عند تباعد الشقة بين بلدان القطر الواحد، او بين الاقطار العربية ومنظمات الحزب القومية خارج الوطن.

وقد انعقد المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني، وهو المؤتمر الذي جرى التحضير له خلال عام ونيف من مسيرة الانتخابات الحزبية القاعدية في الفرق والشعب والفروع الحزبية وصولاً الى يوم الثاني عشر من حزيران يوم افتتحت الجلسة الاولى للمؤتمر الذي حضره وفد من القيادة القومية برئاسة الرفيق الأمين العام المساعد . وحضر الافتتاح كذلك رؤساء الاحزاب اليمنية ورئيس مجلس الشعب اليمني وممثلون عن المنظمات الجماهيرية والشعبية وفعاليات ثقافية واجتماعية وعدد من السفراء المعتمدين في اليمن الشقيقة.

ارتدت صنعاء يوم افتتاح المؤتمر حلة من اللافتات والشعارات التي تمثل البعث واهدافه العظيمة. شعارات فكرية تعبر عن عقيدة البعث العربي الاشتراكي الوحدوية، والقومية، والعروبية، والاشتراكية وشعارات سياسية، تمثل مواقف البعث وسياساته القطرية والقومية ، العربية والدولية.

انعقد المؤتمر وحضره مئتان وثمانية وثمانون عضواً أصيلاً، يمثلون آلاف البعثيين في اليمن تحت شعار «ترسيخ الوحدة والديمقراطية، وتحقيق الاصلاح الشامل لمواجهة تحديات الحاضر واستعادة حقوق الامة العربية وانتصار اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية».

ان تجربة الحزب في اليمن ثرة وغنية وتشكل رافداً مهماً من روافد النضال القومي الوحدوي التحرري خلال السنوات الخمسين الماضية من عمر الحزب في هذا القطر الذي عانى من حكم الإمامة المتخلف المتسلط قبل قيام ثورة عام 1962 ، وعانى كذلك ردحاً مهماً من الزمن من الاحتلال البريطاني لجنوبه، والتجزئة لشطريه الشمالي والجنوبي، وها هو اليوم على ابواب قرن جديد يحتاج فيه الى جهود كل الوطنيين والمخلصين لاعادة بنائه، وترسيخ وحدته، وتقدم مجتمعه الذي لايزال يعاني من مشكلات التعصب والتخلف وبعض التقاليد القبلية التي تعوق التحديث والتقدم، ويساهم البعث العربي الاشتراكي جماهيرياً ورسمياً بما اتيح له من فرص للنهوض بالمهمات الوطنية والقومية التي تتوافق مع نظريته القومية الاشتراكية ، ويساهم في اعادة بناء اليمن على اسس عصرية حديثة، وسيكون المؤتمر القطري الثالث فرصة غنية ومهمة لمناضلي الحزب لوضع السياسات التي تناسب ذلك، وفرصة ثمينة لهم كي يجددوا حيويتهم ويصعدوا نضالهم من اجل انجاز المهمات التاريخية التي نذروا انفسهم للقيام بها لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

دور حزب البعث العربي الاشتراكي في الصراع العربي – الصهيوني وموقفه من القضية الفلسطينية •

• الرفيق الدكتور فواز صياغ

شكل الصراع العربي – الصهيوني محوراً رئيسياً من محاور نضال حزب البعث العربي الاشتراكي منذ نشوئه في بداية الأربعينيات من القرن الماضي حتى الآن.

وقد اعتبرت حركة البعث العربي القضية الفلسطينية إحدى القضايا العربية الأساسية، إذ دعت عام 1946 الى إدانة وعد بلفور، ورفضت الهجرة اليهودية الى فلسطين، ونددت بموقف بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وطالبت بحق فلسطين في الحرية والاستقلال واعتبرت الحركة الصهيونية حركة عدوانية.

ودعت في ايار 1946 الى الاضراب احتجاجاً على السماح لـ (100) الف يهودي بالهجرة الى فلسطين وقالت: أن نصرة فلسطين هي أول امتحان لاستقلال سورية. وعندما صدر قرار تقسيم فلسطين، في 29 تشرين الثاني 1947 ، هب الحزب على الفور ووجه نداء إلى الامة العربية كلها لإنقاذ فلسطين بالقوة المسلحة، ودعا الى تشكيل كتائب مسلحة لتحرير فلسطين، وناشد الجماهير العربية للتطوع فيها و مدها بالمال والسلاح، واعتبر إقامة «دولة

• محاضرة ألقيت على مدرج كلية الطب بجامعة حلب بتاريخ 29 نيسان 2002.

صهيونية أكبر كارثة تحل بالشعب العربي في تاريخه الحديث وانها ستقضي على الأمل بقيام الوحدة العربية. ويهدد قيامها (اي الدولة الصهيونية) الشعب العربي بأسره سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وطالب الدول العربية باتخاذ موقف حازم من الدول التي أيدت التقسيم، وتعبئة جميع الامكانات لسحق الصهيونية ، ومن اجل ذلك أنشأ الحزب لأول مرة مكتب فلسطين الدائم، دعا اعضاءه إلى التطوع للقتال، فأخذ الرفاق يلتحقون بجيش الإنقاذ العربي الذي اشرفت على تكوينه الجامعة العربية آنذاك، وفي الوقت نفسه كان الحزب يتعرض الى حملة قمع رهيبة من قبل البرجوازية الحاكمة في سورية آنذاك وزُج اعضاؤه في السجن وطردوا وأغلقت صحيفة «البعث» التي كانت قد صدرت بشكل دوري منذ 3 تموز 1946 ، جرى ذلك في الوقت الذي كان فيه عدد كبير من الرفاق الأعضاء والقياديين يشاركون في القتال ضد الصهيونية على ارض فلسطين وكان اول شهداء البعث الرفيق النقيب «مأمون البيطار» شقيق الدكتور مدحت البيطار احد مؤسسي الحزب وذلك قبل دخول الجيوش العربية النظامية الحرب في 15 أيار 1948 وكان الشهيد قد تطوع في جيش الانقاذ مع الرفاق الآخرين.

وفي رسالة سابقة وجهها مكتب الحزب بدمشق الى المعتمد السياسي الاميركي في سورية في 10 آب 1945 «ادان فيها موقف الحزب الديمقراطي الأميركي بشأن فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مؤكداً أن حق العرب في فلسطين هو حق طبيعي وتاريخي تؤيده ألوف السنين من الجهاد والعمل المنشىء المتصّل، وإننا نخشى ان تقوم اميركا بالاعتداء على حق العرب الصريح بتأثير دعاية الرأسمالية الصهيونية وتضليلها، وهي تحسب أنها تناصر الحق وتخدم السلم والعمران وأنها تحقق مبادئها في هذه البقعة المقدسة من الأرض العربية، مؤكداً أن البعث العربي الذي ينطق باسم العرب القوميين يحتج على موقف الدولة الاميركية من فلسطين».

وفي 20 ايلول 1947 اصدر مجلس الحزب بياناً حول مشاكل سورية الداخلية ومشاكل الوطن العربي تعرض من خلاله الى قضية فلسطين حيث جاء فيه: « لقد بلغت قضية فلسطين نتيجة تخاذل الحكومات العربية وضعف القيادة الشعبية آخر مرحلة من مراحل الخطر فعروبتها مهددة بالفناء إذا نفذ قرار التقسيم وتمكن اليهود الصهاينة من إقامة « دولتهم » فيها... وليس بخاف على احد أن خطر قيام « الدولة » الصهيونية لاينحصر في فلسطين بل يتعداها إلى الوطن العربي كله». وكي لايبقى قرار الحكومات العربية في حدود الكلام أو ان ياتي تنفيذه فاتراً ضعيف الجدوى فقد طالب البيان بتحقيق الأغراض الثلاث التالية:

1- ان تنفذ الحكومات تنفيذاً عاجلاً ماتعهدت به من تعبئة قواتها المسلحة وتنسيقها لمواجهة العمل الحاسم.

2- أن تزيل الحكومات من طريق الشعب كل العقبات التي تقف دون تكتله وتسلحه وانتظامه في حركة الجهاد لإنقاذ فلسطين.

3- أن تنتهي الحكومات من سياساتها المتناقضة مع الدول التي تقف من قضية فلسطين موقفاً عدائياً. فلا تكتفي بأن تقاومها في فلسطين وحدها، بينما هي في أقطارها ذاتها تضمن لتلك الدول جميع مصالحها الاقتصادية والثقافية والعسكرية.

وأكد البيان أن الحزب يضع نفسه في طليعة كتائب الجهاد ويعلن استعداده للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية المختلفة في سبيل تنظيم هذا الجهاد لإنقاذ فلسطين ».

وفي 2 كانون اول 1947 صدر عن المكتب السياسي لحزب البعث العربي بياناً تحت عنوان« دقت ساعة الفعل ولن تنقذ فلسطين إلا بالحديد والنار» وخاطب البيان الشعب العربي بالقول: « لقد أذنت الدول الاجنبية الاستعمارية

للصهيونية الباغية أن تطردك من أرض اجدادك وتمزق وطنك وتمتص ثروتك وها هي تعد العدة لهذه الجريمة النكراء. لذا فحزب البعث يعلن أن ساعة الخطر قد دقت ويطلب منك:

1- أن يتقدم القادرون منكم على حمل السلاح الى التطوع في كتائب تحرير فلسطين.

2- أن تقبل على التبرع بالمال والالبسة والاغذية من اجل فلسطين. إن المعركة حاسمة وعلى نتائجها يتوقف مصيرك ومصير أحفادك لاجيال بعيدة».

وفي 21 كانون اول 1947 نشر الحزب في جريدة البعث مقالاً حول «انقاذ فلسطين والتعبئة الاجتماعية» بيّن فيه ما يجب على الحكومات العربية ان تقوم به تجاه الأوضاع الداخلية لضمان النجاح في المعركة ضد الصهيونية وما يجب ان تقوم به الحكومات تجاه الدول الاجنبية».

وفي 22 كانون الثاني 1948 أصدر مكتب فلسطين الدائم في حزب البعث العربي بياناً مفصلاً حول مواقف الدول وحول قرار التقسيم ، موضحاً الخطر الذي تواجهه الامة العربية من نشوء «الدولة اليهودية »، داعياً الى انقاذ فلسطين لانه الباب الذي يفتح امام العرب للولوج الى حياة حرة كريمة تتحقق فيها وحدة العرب وتمهد السبيل لبزوغ شمس رسالتهم الخالدة.

وفي 23 كانون الثاني 1948 أصدر المكتب السياسي بياناً للشعب العربي «بان لا يكتفي بإلغاء مشروع التقسيم بل بالقضاء الابدي على الصهيونية في فلسطين ».

وفي 9 شباط 1948 أصدر مكتب فلسطين في الحزب بياناً طالب فيه بأن يسيطر العرب على الموقف في فلسطين قبل تدخل الاستعمار وفوات الأوان.

وفي 15 شباط 1948 أصدر المكتب كذلك بياناً تحت عنوان«ليكن الهدف تحرير فلسطين فالمناوشات لاتجدي امام الخطر الداهم».

وفي 8 ايار 1948 نشرت جريدة البعث تقريراً عن زيارة رئيس الحزب آنذاك لجنين في فلسطين اطلع خلالها على اوضاع الجبهة ، ومقال آخر تحت عنوان «فلسطين جزء من مأساة الوطن العربي العامة»، تناولت فيهما الاستعدادات التي يجب أن تتم لمواجهة الخطر وذكّرت بشهداء البعث على ساحة فلسطين وحثّت الشباب على الاقتداء بهم وهم مأمون البيطار، ومحمد جديد، وفتحي الاتاسي، ومحمد صقال وغيرهم.

واستمرت مواقف حزب البعث العربي في دعم النضال العربي الذي يخوضه شعب فلسطين بعد النكبة عام 1948 في مختلف الاتجاهات بهدف تعرية مواقف الانظمة العربية المتخاذلة في حربها الاولى مع عصابات الصهاينة، ثم عدم وضوح موقفها من الدول التي دعمت كيان «إسرائيل» واعترفت به بعد 15 ايار 1948 واستمرت في علاقاتها مع تلك الدول بل ورضخت للاملاءات التي فرضها واصبحت معظم تلك الانظمة اسيرة القوى الاستعمارية القديمة والحديثة، واستمر الحزب في مواقفه في المناسبات المتعددة خلال السنوات التي تلت قيام «الدولة العبرية».. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 إثر تأميم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لقناة السويس حيث شنت «إسرائيل» وحليفتاها آنذاك انكلترا وفرنسا عدواناً مشتركاً على مصر بادر الحزب الى دعوة الجماهير للدفاع عن مصر وشكل عدداً من فرق المتطوعين الذين دعاهم للتدرب على حمل السلاح ودفع بكل ثقله لحمل سورية آنذاك على مساندة مصر عسكرياً في صد العدوان وضرب المصالح الاستعمارية في الوطن العربي وفجر مناضلوه انذاك انابيب النفط لقطع إمداداته عن الدول المعتدية.

وصعد الحزب وتيرة نضاله بعد العدوان الثلاثي ليصل بسورية الى وحدة كاملة مع الشقيقة مصر عام 1958 في اول دولة وحدوية للعرب في تاريخهم الحديث وهي « الجمهورية العربية المتحدة» التي اعطت بقيامها زخماً ثورياً هائلاً في الوطن العربي - تحققت بنتيجتها انتصارات واسعة للعرب ، وتحررت اجزاء

مهمة من الوطن من نير الاستعمار الذي كان يهيمن على اقطار عربية كثيرة فانتصرت الثورة الجزائرية 1961 على الاستعمار الفرنسي وتحرر اليمن الجنوبي من ربقة الاستعمار البريطاني وكذلك سقط الحكم الرجعي العميل في العراق إثر قيام ثورة 14 تموز 1958 واستقل المغرب، وتحرر الاردن بعد أن اسقط المعاهدة البريطانية، وانتصرت جماهير الشعب في لبنان ضد الوجود الاميركي حيث انتصرت الحركة والثورة الجماهيرية على الحكم الرجعي الذي كان يقوده كميل شمعون، واستمر تصاعد المد القومي الوحدوي التحرري في الوطن العربي وكما تصاعد النضال القومي ضد الكيان الصهيوني الذي شعر بالخطر الشديد يداهمه مما دفعه بعد عدة سنوات الى القيام بعدوانه الواسع واحتلال اجزاء مهمة من الاقطار العربية المجاورة لفلسطين في عام 1967 عندما وجد الظروف مناسبة لذلك العدوان .

وخلال فترة النهوض القومي إثر تلاحم نضال الحزب مع قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر دعا الحزب الى ضرورة ان يكون للفلسطينيين شكل من اشكال الكيان التنظيمي وإنشاء كيان نضالي يعبر عن مصالح أوسع للفلسطينيين وينظم كفاحهم ويحدد لذلك إطاراً سياسياً نضالياً يجمعهم في الداخل وفي مناطق الشتات ، وقدمت القيادة القومية مذكرة الى مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الذي انعقد في بغداد بتاريخ 31 كانون الثاني 1961 أشارت فيها إلى وجوب العمل لإنشاء كيان فلسطيني واطلاق حرية الفلسطينيين من اجل اقامة «جبهة شعبية لتحرير فلسطين توحد العناصر الثورية كافة وتعتمد نقابات قوية للعمال والمهنيين والمثقفين ويسمح لأبناء فلسطين في مختلف الاقطار العربية بتشكيلها بحرية مطلقة، وبنضالها تحقق تنظيم كفاح ابناء فلسطين في سبيل العودة وتكون اداة نضالية لتحرير الارض المغتصبة»

بعد مذكرة القيادة القومية تلك ضغطت منظمات الحزب وجماهيره ومنظمات

فلسطينية كان الحزب يوجه نشاطها كاتحاد الطلبه الفلسطيني على الحكومات العربية لانشاء مثل هذا الكيان وتبنت الجامعة العربية «صيغة معتدلة» ترضي جميع الحكومات العربية. وإثر قيام ثورتي الحزب في العراق وسورية 8 شباط و8 آذار 1963 تم دفع الجامعة العربية الى اتخاذ قرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية واتخذ مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في مصر كانون الثاني 1964 القرار بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

وأكد بيان القيادة القومية إثر ذلك المؤتمر، انه «لابد من توفير جميع المقومات الاساسية كي يكون هذا الكيان قادراً على القيام بمهمته التاريخية والقومية وأهمها:

1- أن يكون للكيان الفلسطيني محتوى نضالي يتجسد في تنظيم شعبي لأبناء فلسطين يعبر عن ارادتهم الحرة، وله سلطة فعلية تمارس جميع الحقوق المستمدة من السيادة الكاملة للشعب العربي الفلسطيني على وطنه.

2- أن يكون للكيان جيش فلسطيني التكوين والقيادة.

3- أن تقوم الدول العربية بدعم هذا الكيان مادياً ومعنوياً.

وقدم الحزب مشروعاً متكاملاً شاملاً للكيان الفلسطيني ومؤسساته المختلفة في ايار 1964 لدى انعقاد اول مجلس وطني فلسطيني في القدس متضمناً المنطلقات التالية:

1- كيان حقيقي يستطيع النهوض بمسؤولياته في التحرير.

2- مقومات اساسية له: الأرض والشعب والسلطة لأداء دوره في إعادة الارض السليبة.

3- إن الشعب العربي الفلسطيني جزء من الامة العربية وهو «أي الكيان» وسيلة تقتضيها حركة التحرير وطبيعة الظروف وعليه كي يحقق دوره الطليعي ان يشترك مع قوى الامة العربية في جميع اقطارها.

4- إن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق في وطنه بحدوده التي

كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين وهي وحدة اقليمية لاتتجزأ تشمل المنطقة المحتلة من فلسطين وقطاع غزة، والضفة الغربية من الاردن، ومنطقة الحمة جنوب سورية.

5- ان يكون له تنظيم شعبي وجيش فلسطيني يرتبط بالسلطة العليا وله ممثلون في القيادة العربية الموحدة.

6- التزام الدول العربية بمساندته مادياً ومعنوياً وعسكرياً...الخ»

وفي مؤتمر القدس عام 1964 أنشئت المنظمة ومثل الحزب في قيادتها الرفيق الراحل خالد اليشرطي في اللجنة التنفيذية التي كان يرأسها المرحوم احمد الشقيري.

وقد أكد الحزب على موقفه من القضية بدعم الكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية وناضل في سبيل تحقيق ذلك بشتى الوسائل سواء كان في السلطة ام خارجها، وأكدت مؤتمراته القومية و القطرية على ذلك، وبعد ظهور حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة عام 1965 دعم الحزب تلك المقاومة بمختلف الوسائل، وبدعم من ثورة الحزب في القطر العربي السوري بدأت تلك المقاومة نشاطها العسكري ضد الكيان الصهيوني، وأقرت المؤتمرات الحزبية كافة «اعتبار القضية الفلسطينية هي المحور الاساسي في استراتيجية النضال لحزبنا في شتى المجالات الداخلية والعربية والدولية والعمل على حشد كل الجهود والامكانات لتحرير فلسطين ورأى الحزب ان الاعداد لحرب التحرير الشعبية يعد من المهات الاساسية للحزب» وجدد التأكيد على ذلك المؤتمر القومي التاسع 1966 وكذلك المؤتمرات اللاحقة خاصة المؤتمر القومي الثاني عشر عام 1975 والثالث عشر عام 1980 ومؤتمرات الحزب القطرية وآخرها المؤتمر القطري السوري التاسع بعد رحيل القائد الخالد حافظ الأسد في حزيران 2000.

خلال مسيرة الحزب بعد حرب حزيران 1967 كان هناك محطات بارزة في

نضاله من اجل فلسطين، فقد ساهم الحزب في إنشاء منظمات المقاومة الفلسطينية وفرز عدداً من الرفاق العسكريين الفلسطينيين للمساهمة في تلك التنظيمات وسلح قسماً مهماً منها اضافة الى تدريب عناصرها وفتح المعسكرات للتعبئة والحشد والتدريب والاعداد في انحاء مختلفة من القطر السوري واوعز لجميع الرفاق الحزبيين من الفلسطينيين بالالتحاق بتلك المنظمات عامي 1967، 1968. وخضع جميع الحزبيين الى دورات ممارسة نضالية ثم قررت قيادة الحزب ان يشارك الحزب مباشرة في العمليات الفدائية والنضالية ضد الاحتلال الاسرائيلي فأنشأ «منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية» وقواتها العسكرية «الصاعقة» ونزلت فصائل الطلائع والصاعقة يوم 21 آذار 1968 الى ساحة العمل في وادي الاردن يوم معركة الكرامة التي خاضت فيها فصائل المقاومة معركة بطولية ضد قوات الاحتلال والحقت بها خسائر كبيرة في الرجال والمعدات.

اسهمت «الطلائع» بشكل ايجابي في إبقاء جذوة النضال الفلسطيني باتجاه فلسطين وحاولت جهدها في الحفاظ على وحدة العمل الفلسطيني وشاركت في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بعد ان تقرر ان تكون الفصائل الفلسطينية هي قيادة المنظمة عام 1968 ، كذلك ساهم الرفاق في قيادة جيش التحرير الفلسطيني الموجود على الساحة السورية (قوات حطين) حتى تاريخه.

وخلال الازمة التي نشأت بين فصائل المقاومة والنظام في الاردن في ايلول 1970 ساند الحزب وقيادة الثورة في سورية الموقف الفلسطيني ووصل الدعم الى تدخل القوات السورية في الاردن واحتلت اللواء الشمالي ومدينة اربد حتى منطقتي جرش وعجلون، وبعد اتصالات سياسية عالية المستوى بين قيادة الحزب والاتحاد السوفييتي، الذي ابلغ سورية بأن الولايات المتحدة و «إسرائيل» ستقومان بشن حرب على سورية إن لم تسحب قواتها من الاردن. انسحب الجيش السوري بعد تسليم المنطقة الى قيادة موحدة من فصائل المقاومة

الفلسطينية انذاك، التي لم تستطع الحفاظ عليها ما ادى الى نزوح المقاومة الى الاراضي السورية بعد تلك الاحداث المؤسفة التي راح ضحيتها المئات من العرب - الفلسطينيين والاردنيين وغيرهم وذلك بعد تدخل مؤتمر القمة العربي ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتدخل اللجنة العربية برئاسة الباهي الادغم- في حزيران عام 1971 . واستوعب الحزب النكسة واستقبل الآلاف من المقاتلين وعائلاتهم إثر نزوحهم من الاردن وقدم لهم وسائل الدعم كافة. ثم انتقلت قيادة المقاومة الى لبنان.

وقد واجهت الثورة الفلسطينية بعد احداث ايلول 1970 تحديات كثيرة استهدفت تصفيتها وإضعاف مركزها السياسي والقيادي، وبفضل المساعدات والدعم الذي تلقته من الحزب سياسياً وعسكرياً استطاعت تجاوز تلك التحديات وصمدت بفضل المواقف الحازمة لقيادة الحزب والثورة في سورية.

فقد استطاعت الثورة الفلسطينية تجاوز الاحداث التي وقعت لها في ايار عام 1973 في لبنان وكذلك احداث نيسان وحزيران عام 1975 واستطاعت بفضل الدعم العسكري الذي قدمه الحزب مواجهة الاعتداءات الصهيونية على جنوب لبنان. وكان ذلك كله ممكناً إثر حرب تشرين التحريرية التي خاضتها سورية ومصر لأول مرة في تاريخ العرب الحديث للوقوف بوجه العدوان من اجل تحرير الارض المحتله. وكما هو معروف فقد أجهضت نتائج تلك الحرب التحريرية بسبب خروج السادات من الصف العربي والولوج الى معسكر كامب ديفيد وبالتالي خروج اهم قوة عربية بشرية وعسكرية وسياسية من ساحة النضال القومي في مواجهة العدو الصهيوني وتوقيع الاتفاقات التي عارضها العرب عموماً وسورية والحزب على وجه الخصوص.

وفي خطوة مميزة ومن أجل دعم الثورة الفلسطينية وتعزيز مواقفها السياسية والعسكرية وتأكيداً لمبدأ الالتزام بأهداف التحرير كي يتم استرجاع

جميع الحقوق المسلوبة بادر حزب البعث العربي الاشتراكي وعلى لسان أمينه العام الراحل حافظ الاسد في خطابه في الذكرى الثانية عشر للثورة في 8 آذار 1975 الى طرح شعار الوحدة النضالية السياسية والعسكرية بين القطر العربي السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية ، هذا الإجراء الثوري الذي يحمّل الحزب وثورته في سورية اعباءً سياسية وعسكرية لاحصر لها، قوبل من جماهير الشعب ومن الجماهير الفلسطينية بترحاب كبير وكان له دور مهم في إبعاد المؤامرات واجهاضها على الثورة وقواعدها والشعب العربي الفلسطيني على وجه العموم.

وبدأت المباحثات بوضع ذلك الهدف موضع التنفيذ الفوري وشكلت القيادتان الحزبية والفلسطينية وفدين للتباحث وتم التوصل الى ميثاق الوحدة الذي ارسل في حينه الى ياسر عرفات حيث كان يزور الكويت وقد تريث في التوقيع عليه لاسباب لاتزال قيادة الحزب تجهلها حتى الآن ثم تطورت الاحداث عام 1976 ، ما ادى الى ابتعاد قيادة المنظمة عن طريق الوحدة التي طرحتها قيادة الحزب.

إثر الاحداث المؤسفة التي وقعت في لبنان الشقيق تدخل الحزب لحماية المقاومة والثورة الفلسطينية – رغم معرفته بأن هناك من تصرف بشكل لاينسجم والاهداف القومية للثورة الفلسطينية– ورغم المحاولات الكثيرة التي بذلها الحزب لوضع قطار الثورة على سكته الصحيحة، إلا أن ذلك الجهد كان يذهب سدى امام تصرف بعض الفصائل او العناصر المسيئة لمسيرة النضال الفلسطيني. واحداث لبنان وذكرياتها المؤلمة للجميع لاتزال ماثلة في اذهان كثيرين من الوطنيين والقوميين وامام كثيرين ممن عانوا ويلاتها من جميع الاطراف.

وإثر الاجتياحات الاسرائيلية للبنان وخاصة اجتياح عام 1982 وقف حزب

البعث وقيادته وقواعده وثورته في القطر العربي السوري من أجل الحفاظ على وحدة لبنان وعروبته والمقاومة الفلسطينية وتوجهها الصحيح ، وقف موقفاً كلفه كثيراً جداً من الجهود والتضحيات والشهداء وادى الى حصار سورية وتجويع مواطنيها وعرقلة عمليات التنمية فيها، لكن هذا الجهد والتضحيات تهون امام الخطر الذي كان يتهدد لبنان ووحدته وسلامة اراضيه وعروبته، واثمر هذا كله عن مقاومة وطنية لبنانية استطاعت بوحدة الشعب في لبنان والهيئات الرسمية فيه وخاصة قواته المسلحة اسقاط اتفاق 17 أيار الذي كان يهدف إلى خضوع لبنان لـ«إسرائيل»، وتم بعد ذلك دحر العدو الصهيوني وتحرير الجنوب دون اية شروط تمليها «إسرائيل» والقوى الداعمة لها وهي المرة الاولى التي يحدث فيها هذا الامر منذ إنشاء الكيان الصهيوني على الارض العربية.

بعد حرب الخليج الثانية وطرح اميركا عقد مؤتمر دولي لحل الصراع العربي – الصهيوني على اساس الفكرة التي قدمتها الولايات المتحدة«الارض مقابل السلام» وبعد حوار وتبادل رسائل مع الادارة الأميركية وجميعها موثق لدينا والتي تشير إلى أن الاساس هوتطبيق قرارات مجلس الامن ,425,338,242 والاعتراف بالحقوق الفلسطينية والقومية .. الخ.. وافقت سورية على حضور مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الاول عام 1991 . ومع كل مارافق عقد المؤتمر والمباحثات التي جرت في واشنطن بعد ذلك وخلال المفاوضات العقيمة، كانت تجري مفاوضات سرية بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي في اوسلو عاصمة النروج خارج إطار مفاوضات السلام الرسمية.

وفوجىء العالم بالإعلان عن اتفاق فلسطيني – اسرائيلي حول الحكم الذاتي في غزة واريحا اولاً، في الوقت الذي كان مئات الفلسطينيين يعانون الأبعاد في مرج الزهور في لبنان، واجريت ترتيبات توقيع الاتفاق في واشنطن برعاية أميركية

وروسية في 1993/9/13 وقعه عن الجانب الاسرائيلي شمعون بيريز وعن الجانب الفلسطيني محمود عباس ضمن احتفالية أميركية حضرها الرئيس بيل كلينتون وياسر عرفات واسحق رابين وعدد من وزراء الخارجية بعد مباحثات سرية استمرت ثمانية اشهر في النروج.

لقد رأت سورية في هذا الاتفاق جملة من الأخطار يمكن ان تهدد الشعب الفلسطيني وحاولت ايضاح ذلك لقيادة المنظمة ولياسر عرفات بالذات حين استقبله الرفيق الراحل حافظ الأسد وقال له: إن كل بند في هذا الاتفاق يحتاج الى اتفاق جديد ومفصل مع الاسرائيليين. وهذا ماحدث.. واستطاعت «إسرائيل» من خلال توقيعها الاتفاقات المنفردة مع الفلسطينيين ومع الاردنيين وقبل ذلك اتفاقات كامب ديفيد مع مصر أن تحول الصراع من صراع وجود الى نزاع على الحدود بين الدول وهذا ماكانت الصهيونية تسعى له منذ مدة طويلة.

إن تلك التنازلات العربية دفعت بالاسرائيليين الى الشعور بالانتصار فصعد اليمين الاسرائيلي سقف مطالبه في الارض العربية والحقوق القومية وبدأ هذا اليمين يستقطب الشارع الصهيوني خاصة وانه لم يجد امامه من يردعه من العرب وبدأ في الوقت نفسه ماكان يسمى بمعسكر اليسار الاسرائيلي ممثلاً بحزب العمل والقوى المتحالفة معه بالتراجع ونما شعور عام في «إسرائيل» بأن العرب في وضع ضعيف وأن القوى الدولية التي كانت تساندهم قد انهزمت بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وانحازت كثير من دول عدم الانحياز إلى الجانب الامريكي وعزفت كثير من الانظمة العربية عن المساهمة جدياً في الوقوف بصلابة في وجه الغطرسة الصهيونية بل وصل الامر الى التراكض على اقامة علاقات سياسية واقتصادية مع العدو الاسرائيلي، ورغم قرارات مؤتمرات القمة التي كانت حبراً على ورق ولم يتم الالتزام بها، ولاسيما لجهة تفعيل المقاطعة العربية او وقف الاتصالات مع العدو والتي اتخذت في قمتي عمان في العام الماضي وقمة بيروت في

آذار الماضي مطالبة القمة العربية بتفعيل العمل العربي المشترك واتخاذ موقف حازم تجاه الدول التي تدعم «إسرائيل» سياسياً وعسكرياً . ورغم ذلك كله لم تبادر معظم الدول العربية الى الالتزام بتلك القرارات.

كل ذلك دفع باليمين الاسرائيلي بسرعة الى سدة الحكم في «إسرائيل» وانحدرت ماكانت تسمى بالمجموعات المعتدلة وتنامى الدعم الاميركي لهذه الحكومة الصهيونية المتطرفة، ولاسيما بعد الاحداث التي وقعت في الولايات المتحدة الاميركية في 11 ايلول 2001 واصبحت «إسرائيل» ورئيس وزرائها الارهابي شارون «حاميين للسلام ومناضلين ضد الارهاب»! ويتمتعان بدعم ليس له حدود من الادارة الاميركية الحالية.

ان المواقف اللينة والتنازلات المفرطة في الارض والحقوق والتي بدأت في اتفاقات كامب ديفيد وانتهت باتفاقات اوسلو وغيرها قدمت للعدو خدمة لم يكن يحلم بها، وقد حذر الحزب وقيادته وسلطته في القطر العربي السوري من نتائج تلك الاتفاقات والمواقف وطالب مراراً بتصليب الموقف العربي والفلسطيني على وجه الخصوص وحذر من النتائج الكارثية لمثل هذه الاتفاقات ومانراه اليوم من اجتياح كامل لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني تعيد الى الاذهان الايام الاولى للحرب العربية - الاسرائيلية عام 1948 حين قامت العصابات الصهيونية بتدمير البلدات والقرى الفلسطينية وتهجير سكانها وتهيئتها لإسكان المهاجرين الصهاينة تمهيداً لإقامة الكيان الصهيوني وتوسعه في الارض العربية الفلسطينية.

إن موقف الحزب لايزال واضحاً وراسخاً، ومفاده أنه يجب على العرب ان يعيدوا صياغة سياستهم تجاه العدو، وان تفعّل قرارات المقاطعة العربية للكيان العنصري سياسياً واقتصادياً ووقف جميع العلاقات والاتصالات وتطبيق قرارات القمم العربية، ولاسيما قرارات قمتي عمان عام 2001 وقمة بيروت

الاخيرة في آذار الماضي وكذلك الوقوف موقفاً حازماً من الدول التي تدعم «إسرائيل» وتشجعها على العدوان وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك تنظيم حملات شعبية واسعة لدعم الثورة الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني من خلال جمع التبرعات، وتدعيم الموقف السياسي ومناصرة ومساندة الدول العربية التي تقف مواقف حازمة من العدوان، وتعرية السياسة الامريكية المحابية لـ «إسرائيل» وكذلك التنسيق للضغط الاقتصادي بشتى وسائله على الدول المساندة للكيان الصهيوني سواء عن طريق مقاطعة البضائع الامريكية على المستويين الشعبي و الرسمي وكذلك دراسة وسائل اخرى من شأنها ان تجعل الغرب الاستعماري يفكر بمصالحه وإمكانية تضررها إن استمر في سياسته غير العادلة تجاه العرب.

بعد 54 عاماً من اغتصاب فلسطين
المقاومة تؤكد حتمية اندحار المشروع الصهيوني

● **الرفيق غياث كنعو**

أربع وخمسون عاماً مضت على اغتصاب فلسطين وإنشاء الكيان الصهيوني في الخامس عشر من أيار 1948 فوق ارض عربية وفي قلب الوطن العربي كحاجز مصطنع بين مشرقه ومغربه، وهو الحدث المخالف لمنطق التاريخ، إذ عد هذا الإنشاء حالة فريدة في التاريخ قديمه وحديثه، ولاسيما منذ نشوء مايعرف في علم السياسة بالدولة. فـ«إسرائيل» لم تنشأ وفق منطق التاريخ والجغرافية مثلها في ذلك مثل بقية دول العالم، بل أنشئت بقرار دولي مهين بحق العرب والبشرية، وهي «الدولة» الوحيدة في العالم التي ليس لها حدود واضحة حتى الآن، ولا دستور لديها.

وإذا كان القرن العشرون شهد مأساتين وهما الحربين العالميتين الأولى والثانية، فإنه انفرد عن القرون السابقة كشاهد على جريمة دولية بشعة دفع العرب ولايزالون جراءها الكثير الكثير، وهي جريمة زرع الكيان الصهيوني في الوطن العربي والتي لاتزال فصولها مستمرة حتى اللحظة.

❖ **بداية المشروع الصهيوني وانكساره.**

لاشك أن المشروع الصهيوني الذي بدأت ملامحه تتضح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تبلور في صيغته النهائية في مؤتمر بال بسويسرا 29 آب 1897. إذ قرر المؤتمر إقامة جزء من « الدولة اليهودية» خلال خمسين عاماً، وإقامة «إسرائيل الكبرى» على كامل التراب الفلسطيني، بالإضافة الى التوسع على

حساب الأرض العربية في النصف الثاني من «القرن اليهودي» بحسب وصف الصحفي الانكليزي الراحل دوغلاس ريد صاحب الكتاب الشهير «جدل حول صهيون» للمئة سنة الماضية وذلك بهدف استيعاب وتوطين اكبر عدد من يهود العالم فيها، ومن ثم العمل على تهيئة العالم للاعتراف بالنفوذ اليهودي الصهيوني والاستسلام للزعماء اليهود الذين سيحكمون معظم دول العالم وفق الرؤية الصهيونية.

والسؤال هو؟ ماذا تحقق من المشروع الصهيوني في الخمسين سنة الأولى من «القرن اليهودي»، كما رسمت وخططت الحركة الصهيونية ومن ورائها الدوائر الامبريالية، وعلى رأس تلك الدوائر تأتي بريطانيا اللاعب الرئيسي في كل ماحدث لفلسطين والعرب. فكانت اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 ووعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1917، وهما أمران شكلا أول ضربة في جسد الهيكل العربي الذي بدأ في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يستنهض قواه بعد اربعمائة سنة من الاحتلال العثماني. وأول لبنة قدمها الغرب الاستعماري لبناء الكيان الصهيوني في فلسطين.

فسايكس بيكو مسؤولة عن كل المشاكل التي حدثت في المنطقة العربية منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى اليوم، في حين كان وعد بلفور الضامن الدولي لإنشاء الكيان الصهيوني وصولاً الى قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947. فعلى أساس هذا الوعد وبدعم كامل ومفضوح من الانتداب البريطاني واميركا بدأ الصهاينة بوضع حجر الأساس لإنشاء كيانهم على أرض فلسطين، ومن ثم إنشاء المستعمرات الاستيطانية لتوطين هؤلاء المهاجرين الجدد على حساب اصحاب الأرض الأصليين العرب الفلسطينيين، وإقامة المؤسسات والمنشآت الصناعية لإرساء اسس البنية التحتية «للدولة» المنشودة والتي اعلن عن قيامها في 15 أيار 1948 بعد ستة أشهر من صدور قرار التقسيم وهو القرار الذي شرع دولياً اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

❖ طرد الفلسطينيين وتهجيرهم.

والحركة الصهيونية التي روادها حلم إقامة «الدولة اليهودية» على كامل التراب الفلسطيني، بدأت فور الاعلان عن قيام هذه «الدولة» باحتلال جزء من فلسطين التاريخية (وهو الجزء الذي اعطي للدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم رقم 181)، كما نجحت باقتلاع عدد كبير من السكان الأصليين اصحاب الأرض والتاريخ من أرضهم والذين وصل عددهم زهاء 900 ألف فلسطيني آنذاك، ووصل عددهم اليوم إلى ٥ ملايين لاجىء يطالبون بالعودة وتقرير المصير على أرضهم وفق قرار الأمم المتحدة 194. أما من بقوا على أرضهم (داخل الكيان الصهيوني وفق قرار التقسيم) والذين بلغ عددهم آنذاك زهاء 160 الف فلسطيني أصبح عددهم زهاء مليون فلسطيني يعيشون تحت ربقة الاحتلال وتمارس بحقهم أبشع القوانين العنصرية. فالطبيعة العنصرية والإرهابية والاستيطانية للكيان الصهيوني تجاوزت حتى النازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا، ونظام الفصل العنصري (الابارتيد) في جنوب افريقيا سابقاً. لكن هذا الكيان العنصري آيل إلى الزوال مثل جميع الحركات العنصرية والاستعمارية، فهو آخر نظام استعماري وعنصري في العالم.

❖ عدوان الخامس من حزيران.

أما في النصف الثاني من «القرن اليهودي»، فإن اليهود الذين حلموا في إقامة «وطن قومي» لهم نقي العرق في فلسطين، ظلوا أسرى هذا الحلم الذي انتابهم باستمرار، ومن أجل تحقيق الحلم بدأت الاستعدادات لاستكماله، فكان عدوان 1967 والذي احتلت «إسرائيل» خلاله كامل فلسطين التاريخية، بالإضافة إلى احتلال أراض عربية جديدة في سورية ومصر.

وكما يرى المراقبون والمحللون العرب وغيرهم أن هذا العدوان كان بداية لتوقف الحلم الصهيوني، فعملية الطرد والتهجير التي مارستها العصابات الصهيونية بحق العرب الفلسطينيين إبان الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني، لم

تنجح هذه المرة في طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من أبشع العمليات الإجرامية التي مارستها سلطات الاحتلال من قتل وتدمير وتخريب، ووجد هذا الكيان نفسه أمام مشكلة كبيرة، إذ أصبح يضم أكثر من ثلاثة ملايين عربي فلسطيني تحت سيطرة زهاء ستة ملايين يهودي. إن هذا الوضع الديمغرافي يقلق الإسرائيليون، ويؤكد أن حلم «الدولة» النقية لم يتحقق، فالشعب الفلسطيني ازداد تشبثاً بالأرض وقاوم ولايزال يقاوم كل أشكال الطرد والابعاد وتغييب الهوية العربية، وما حصل في الأشهر الأخيرة خير شاهد على ذلك، فعلى سبيل المثال لم تستطع آلة الحرب الإسرائيلية، التي دمرت مخيم جنين ارغام سكانه الذين أبدوا مقاومة بطولية على مغادرته، فالذين هدمت منازلهم افترشوا الأرض تمسكاً بها وتأكيداً على البقاء مهما بلغت حجم الضغوطات ومهما قست الممارسات الإسرائيلية بحقهم.

❖ 100 ألف دولار لكل فلسطيني يرحل عن أرضه.

كما أن العروض التي بدأت تنهال على الشعب العربي الفلسطيني ولاسيما في أراضي الـ 1948 عبر الإغراءات المادية من قبل الإسرائيليين لدفع المواطنين العرب للرحيل عن بيوتهم وقراهم ومدنهم، تشير إلى أن الكيان الصهيوني الذي استخدم مختلف صنوف الأسلحة ضد الفلسطينيين وحتى المحرمة دولياً، ومارس أبشع الأساليب العنصرية بحقهم، لم يستطع جعلهم يفكرون في ترك أرضهم، ومن جملة هذه الإغراءات والعروض السخية هي ما طالعتنا به الأنباء مؤخراً، أن هناك جهات في الكيان الصهيوني عرضت على كل فلسطيني يرحل عن أرضه مبلغ 100ألف دولار وجاء في العرض التالي: «نحن نضمن لك حق الاقامة الدائمة في كندا أو الولايات المتحدة أو أي بلد آخر تختاره، ونضمن لك عملاً ثابتاً وبيتاً مستأجراً، ونضمن أن يباع بيتك هنا في «إسرائيل» وكل ثمنه يذهب إلى جيبك، وفوق هذا كله نعطيك 100 الف دولار وما عليك سوى أن توقع على تعهد بأن ترحل بلا عودة وانتهى الأمر».

وقد أشارت آخر استطلاعات الرأي إلى أن 31٪ من الإسرائيليين يؤيدون سياسة الترحيل (الترانسفير) للعرب الفلسطينيين بالاقناع و38 ٪ يؤيدون ترحيل الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وتطهير أرض «إسرائيل» تماماً من الاغيار.

❖ المقاومة العقبة الرئيسية في وجه المخططات الصهيونية.

إن العقود التي تلت انعقاد مؤتمر بال حتى عدوان حزيران شكلت قفزات كبرى على طريق تحقيق مطامع الصهيونية بإقامة «الوطن القومي لليهود» وتثبيت دور «إسرائيل» كقوة اقليمية كبرى وذراع يمنى للامبريالية العالمية كمخفر متقدم في المنطقة العربية لضرب حركة التحرر العربية ومنعها من تحقيق أهدافها القومية والتنموية، اضافة إلى دورها الذي تحلم به على الساحة الدولية، وهو الدور الذي سعت الصهيونية إلى تكريسه خلال عدوان حزيران من خلال محاولتها ضرب الأنظمة التقدمية الوطنية في سورية ومصر. إلا أن هذا التوسع شكل بداية الانحدار من قمة «الانتصارات» إلى الانكماش والتراجعات والهزائم، فالمقاومة الفلسطينية التي بدأت مع بدء الانتداب البريطاني واستمرت بعد الاعلان عن انشاء الكيان الصهيوني ولاتزال مستمرة ازدادت قوة واكتسبت خبرة عبر التجارب المريرة والانتكاسات التي تعرضت لها، وتجلت هذه القوة أكثر ما تجلت في منتصف الستينات وبدعم كامل مادياً وعسكرياً وبشرياً من قبل بعض الدول العربية وفي مقدمتها سورية التي كانت ولاتزال من أولى الدول العربية التي احتضنت المقاومة الفلسطينية ودعمتها ومنها انطلقت أول رصاصة باتجاه العدو الصهيوني. وعلى الرغم من الترسانة العسكرية الضخمة والحديثة والمتطورة التي يمتلكها الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من الدعم الأميركي وبجميع أشكاله لهذا الكيان، إلا أن المشروع الصهيوني بدأ يتلقى الضربات الموجعة الواحدة تلوى الأخرى، فتجربة المقاومة الوطنية اللبنانية خير دليل على ما سبق ذكره، إذ حصد الإسرائيليون الاخفاق إثر الآخر، واذلالاً إثر اذلال،

واندحروا من جنوب لبنان، يجرون ذيول الهزيمة، الأمر الذي يؤكد أن «الجيش الذي لا يقهر» يمكن هزيمته، إذا ما توفرت للمقاومة الشعبية القيادة الحكيمة والإرادة الصلبة، والتكتيك الناجح المكمل للاستراتيجية، وفي هذا الاطار أكد الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري رئيس الجمهورية العربية السورية خلال استقباله وفد الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب ونقباء المحامين وممثلي النقابات في أيار الماضي: «إنه لم يبق أمام العرب اليوم في صراعهم مع العدو، سوى المقاومة، لأن «إسرائيل» لا تريد لنا أن نكون أقوياء عسكرياً أو اقتصادياً بل تريد أن نكون بلا هوية..».

❖ كيان في «الشرق الأوسط» أم كيان «شرقي أوسطي».

إن الكيان الصهيوني الذي حاول ويحاول تنفيذ المشروع الصهيوني الاستعماري في المنطقة، أراد أن يفرض وجوده على العرب وأن يتحول من كيان في «الشرق الأوسط» إلى كيان «شرق أوسطي» عجز عن تحقيق هذا الهدف عبر جميع الوسائل والأساليب التي استخدمها أكان ذلك عن طريق القوة العسكرية أم عن طريق اتفاقيات التسوية التي وقعها مع بعض الأطراف العربية بدءاً من كامب ديفيد ومروراً بأوسلو ووادي عربة وانتهاء بواي ريفر، حيث لجأ إلى طرح فكرة التعاون الاقتصادي، مع الدول العربية انطلاقاً من مبدأ الإدارة الاقتصادية والمالية الإسرائيلية مقابل الأيدي العاملة العربية والأسواق العربية، إلا أن هذا المخطط البائس سقط هو الآخر أمام رفض وتصدي بعض الدول العربية له لأنها استطاعت أن تستشف النيات الصهيونية الخبيثة البعيدة المدى والهادفة إلى فرض الهيمنة الكاملة على المنطقة العربية من بوابة الاقتصاد، في الوقت الذي لاتزال «إسرائيل» تحتل الأراضي العربية وترفض بإصرار الاعتراف بأبسط الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. علماً بأن «إسرائيل» تمكنت بشكل أو بآخر من اختراق بعض الأسواق العربية سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر.

❖ الأمة العظيمة.

إلا أن ما يدعو إلى التفاؤل والأمل دائماً هو أن الأعوام الأربعة والخمسين التي مرت على عملية الاغتصاب لم تستطع — رغم ما حفلت به من متغيرات وأحداث أفرزت انتكاسات وتصدعات في المشهد العربي، ولاسيما في السنوات الأخيرة، والأحداث التي نعيشها اليوم — أن تجعل الجماهير العربية تقبل بالأمر الواقع الصهيوني وعلى رأس هذه الجماهير وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في القطر العربي السوري، كما لم تستطع هذه السنوات الطويلة إلغاء حقيقة المشروع الصهيوني من حيث اعتباره جريمة من أبشع جرائم التاريخ ارتكبت بحق العرب الذين وجدوا أنفسهم وأرضهم ضحية لظاهرة استعمارية أفرزتها الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا وراح ساسة الغرب وتكريساً لمطامع معروفة يمزقون الوطن العربي باتفاقيات تآمرية شاركت فيها جميع الدول الاستعمارية في أوروبا بغربها وشرقها وصولاً إلى أمريكا. ولاتزال سمومها تسري في الشرايين العربية حتى اليوم.

إن التاريخ العربي لن يتوقف عند عملية اغتصاب فلسطين وتداعياتها، فالعرب وكما رأى حزب البعث العربي الاشتراكي قادرون إذا أرادوا على صنع التاريخ من جديد، وهم أصحاب رسالة خالدة، ولاسيما وأن لهم تجارب طويلة مع امبراطوريات وغزاة حاولوا إنهاء الوجود العربي وتغييب هويته لكنهم اخفقوا جميعاً، واستطاع العرب خلال القرون الماضية من هضم هذه الامبراطوريات والتعايش معها، والتأثير فيها. فالمهم هو أن لا يسمح العرب بأن يدخل اليأس إلى النفوس، فالإرادة العربية أقوى من أن يحكمها اليأس، وأمة قدّمت الملايين من الشهداء قادرة على استنهاض الهمم وتفعيل طاقاتها الكامنة وهي كبيرة وعظيمة لتخطو خطوات نوعية على طريق إعادة أمجادها الغابرة، كأمة سجلت عبر تاريخها الطويل صفحات ناصعة في تاريخ البشرية في وقت كانت فيه أمم كثيرة لاتزال تعيش ظلام القرون الوسطى.

• التمسك بالثوابت.

وفي هذا الاطار دعا الرفيق الدكتور بشار الأسد الأمين القطري رئيس الجمهورية العربية السورية في كلمته أمام القمة العربية في دورتها العادية الرابعة عشر في بيروت آذار الماضي إلى التمسك بالثوابت وعدم التفريط بها قائلاً: «عندما نقتلع الجذور فأي ريح خفيفة سوف تأخذنا إلى المجهول. عندما تكون هناك عواصف نحن بحاجة أكثر إلى التمسك بالثوابت والمبادىء التي هي جذورنا. فالعاصفة مهما استمرت سوف تنتهي.. وعندما نحاول الوقوف بعد غياب العاصفة.. لن نستطيع الوقوف إذا لم تكن هناك جذور.. وبالتالي عندما تكون هناك عواصف فيجب أن نتمسك أكثر بالثوابت».

إذاً فالمطلوب عربياً في هذه الظروف الحرجة اقليمياً ودولياً هو التحرك وفق استراتيجية عربية موحدة تستند على الثوابت القومية، وتمنع التفريط بالحقوق العربية المشروعة، ولا تسمح بتقديم تنازلات مجانية تحت أي ظروف كانت، ولاسيما وإن لدى العرب خيارات لم تستخدم بعد، ولا يجوز في مطلق الأحوال الإقدام على الانتحار ورفع الراية البيضاء، بل التمسك أكثر بالهوية والدفاع عن الكرامة العربية لحماية المصير العربي ومستقبل الأجيال العربية.

المقاطعة العربية لـ «إسرائيل» ودورها في معركة الصراع

• الرفيق د. غازي حسين

جاء في البيان الختامي لقمة بيروت في 2002/3/29 «يؤكد القادة العرب في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم بالتوقف عن اقامة أية علاقات مع «إسرائيل» وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية، حتى تستجيب «إسرائيل» لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام والانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران 1967» وكان مؤتمر قمة عمان آذار – 2001 قد قرر تفعيل المقاطعة لكن بعض الدول العربية خالفت قرار القمة وحالت دون تنفيذه.

وفي القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة 2000/10/21 طالب السيد الرئيس بشار الأسد بوجوب قطع العلاقات مع «إسرائيل» وتفعيل المقاطعة، مؤكداً بقوله أمام القادة العرب: «تزايدت الغطرسة الاسرائيلية وثبت عدم جدوى كل تلك التحليلات والمسوغات، لذلك لابد من وقف كل اشكال التعاون مع «إسرائيل» بالإضافة لتفعيل المقاطعة العربية لها».

وجدد سيادته مطالبته هذه في قمة بيروت قائلاً: «نحن لسنا بحاجة للتوسل، اقل شيء أو أضعف الإيمان هو قطع العلاقات مع «إسرائيل» نطلب من الدول التي لها علاقات مع «إسرائيل» أن تقول لنا فقط متى يمكن ان تقطع هذه العلاقات».

● بدايات المقاطعة .

بدأت المقاطعة بمقاطعة عرب فلسطين للمنتجات الصهيونية خلال الثورة التي اشعلها الشيخ الجليل عز الدين القسام وتصاعدت في اضراب الستة اشهر عام 1936 الذي شمل جميع القرى والمدن الفلسطينية، وانعقد في بداية ايلول 1937 مؤتمراً قومياً عربياً في بلودان في سورية لمواجهة الخطر الصهيوني ومقاومة تقسيم فلسطين العربية ونصرة شعب فلسطين العربي.

وشكل المؤتمر ثلاث لجان سياسية ومالية واقتصادية، واقرت اللجنة الاقتصادية تأييد ما قام به عرب فلسطين من مقاطعة المنتجات والبضائع والأعمال الصهيونية.

ونظمت في العام 1938 حملات مقاطعة المنتجات اليهودية والبريطانية في المدن السورية.

وتصاعد الدعم الشعبي في سورية لثورة عز الدين القسام ولمقاطعة المنتجات الصهيونية.

● دور سورية والحزب في المقاطعة .

وتصاعدت اجراءات المقاطعة في سورية على إثر صدور قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947 . فصدر عن وزارة الاقتصاد السورية القرار رقم 977 تمنع فيه سورية تصدير المواد الأولية للانتاج الصهيوني في فلسطين. وامتدت الحملة إلى الأوساط الشعبية وطالب حزب البعث العربي بتشديداجراءات المقاطعة الاقتصادية. ونبه الحزب المسؤولين العرب إلى خطر الهيمنة الاقتصادية الصهيونية لأن اليهود سيجعلون من فلسطين مصنعاً يغمر الأسواق العربية بانتاجه ويقضي على اقتصاد العرب وعلى الوحدة الاقتصادية التي سيقيمها العرب.

وتناول الحزب في بيان أصدره «مكتب فلسطين» بتاريخ 9 شباط 1948 استمرار فتح الأسواق العربية امام البضائع الصهيونية والتعاون مع الشركات اليهودية وعدم تنفيذ قرارات الجامعة العربية بمقاطعة البضائع الصهيونية ووجه الانتقادات القوية للمسؤولين العرب .

وهكذا يجد المواطن العربي أن المقاطعة لم تنشأ عند تأسيس «الدولة» الصهيونية، بل ظهرت إلى الوجود قبل ذلك بسنوات إثر ازدياد المطامع الصهيونية وتصاعد الخطر الصهيوني وتدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وكان هدفها الأساسي في تلك المرحلة مقاومة نمو وتطور الصناعة الصهيونية لما لذلك من مخاطر على عروبة فلسطين واقامة المستعمرات اليهودية وزيادة الطاقات العسكرية للمنظمات الإرهابية اليهودية المسلحة ومنها الهاغاناه والارغون وشيترن.

واقتصر نشاط المقاطعة العربية على عدم استيراد المنتجات الصهيونية أو تصدير المواد الأولية من الاقطار العربية للصناعات الصهيونية في فلسطين.

وانعقد مؤتمر القمة العربي في انشاص بمصر في 28 و 29 أيار 1946 وقرر فيه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو مقاطعة البضائع الصهيونية في فلسطين.

واجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان من 8-12 حزيران 1946 وقرر انشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للانتاج الصهيوني واتخاذ الاجراءات الجمركية الكفيلة بالتحقق من جنسية البضائع المستوردة ومقاطعة المؤسسات الصهيونية كالمصارف والشركات والوكالات والبيوت التجارية ووسائل النقل والمقاولين والخبراء اليهود.

● شرعية المقاطعة .

نصت المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم على شرعية الحصار الاقتصادي أو المقاطعة كعقاب لكل دولة تقوم بحروب عدوانية على دولة أو دول أخرى.

وطبقت عصبة الأمم العقوبات الاقتصادية على اليابان لانها اعتدت على منشوريا واحتلتها عام 1931.

وينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الحادية والاربعين من الفصل السابع على تنفيذ المقاطعة الاقتصادية إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال أو كان ما وقع عملاً من اعمال العدوان.

وتطبيقاً لنص هذه المادة من ميثاق المنظمة الدولية أقرت الأمم المتحدة مقاطعة نظام الفصل العنصري (الابارتيد) في جنوب افريقيا سابقاً والنظام العنصري في روديسيا سابقاً (زيمبابوي حالياً). نظراً لسياسة التميز العنصري التي كانت تمارسها حكومتا البلدين.

واقرت منظمة الوحدة الافريقية في كانون أول 1965 المقاطعة الاقتصادية لروديسيا. وطالبت في قرارها كل دولة عضو فيها ان تفرض حالاً حصاراً كاملاً ضد روديسيا وأن توقف حالاً كل علاقاتها الاقتصادية معها.

ومارست بعض الدول الاعضاء في مجلس الأمن الدولي المقاطعة الاقتصادية بشكل فردي كالولايات المتحدة عندما قررت في 23 آب 1951 مقاطعة تشكوسلوفاكيا اقتصادياً إلى أن تفرج عن الجاسوس الأميركي وليم أوتيس الذي حكم عليه في تموز 1951 بالحبس مدة عشر سنوات.

وتكررت مقاطعة الولايات المتحدة بشكل انفرادي عندما قرر الرئيس الأميركي جون كيندي في 3 شباط 1962 مقاطعة كوبا مقاطعة اقتصادية تامة. لاتزال مستمرة حتى الآن. على الرغم من أنها مقاطعة غير شرعية تطبقها واشنطن ضد كوبا بشكل تعسفي دون مسوغ قانوني.

ويعترف رجال القانون الدولي بشرعية المقاطعة التي تطبق كعقاب لعدو نتيجة عدوان ارتكبه. وبالتالي تنطبق شرعية المقاطعة على المقاطعة العربية لـ«إسرائيل» لأنها ارتكبت حتى الآن عدة حروب عدوانية ولاتزال تحتل القدس والضفة

والقطاع والجولان ومزارع شبعا وترفض الانسحاب منها تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية. واغتصبت فلسطين وطردت سكانها الاصليين وأصحابها الشرعيين واستولت على أرضهم واملاكهم. وتتبع سياسة التطهير العرقي تجاههم واحلال المهاجرين اليهود محلهم لاقامة «إسرائيل الكبرى».

لذلك فالمقاطعة العربية ما هي إلاشكل من اشكال الدفاع عن الوجود والمنجزات والارض العربية في وجه عدو مغتصب يسخر القوة العسكرية والحروب العدوانية لقهر العرب وفرض ارادته عليهم وتهديد مقدساتهم.

● اليهود والمقاطعة العربية .

نظراً للخسائر الفادحة التي ألحقتها المقاطعة العربية بـ«إسرائيل» لجأت حكوماتها المتعاقبة إلى يهود العالم للتصدي لهذه المقاطعة وتوريط حكوماتهم في خدمة العدو الاسرائيلي.

وعلى الفور تحرك المؤتمر اليهودي الأميركي في أواخر ايلول عام 1964 وطلب من وزير التجارة الأميركي وقف ما وصفه باستخدام المصارف الأميركية لتعزيز المقاطعة العربية ضد «إسرائيل».

وقام اعضاء الكونغرس الأميركي في تشرين الأول عام 1964 وتقدموا بمشروع قانون إلى الكونغرس ينص على تقديم قضية جزائية ضد الذين يتعاونون في اميركا مع مطالب المقاطعة العربية. وفاز مشروع القرار واقره الكونغرس في 9 حزيران عام 1965 باكثرية 387 ضد صوت واحد.

واستقبلت الاوساط الرسمية والصحفية في الكيان الصهيوني القرار بترحيب ومديح كبيرين. واعتبرته نصراً لـ«إسرائيل» على المقاطعة العربية في الولايات المتحدة الأميركية.

وحركت عملاءها واليهود في فرنسا للقيام بحملة ضد المقاطعة العربية داخل الاراضي الفرنسية.

وقامت بالعمل نفسه في بريطانيا، وشنت الصحف البريطانية هجوماً فظاً وهمجياً على العرب مالبث أن اشترك فيه متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية، وورد في تصريح المتحدث البريطاني الرسمي :«أن الحكومة البريطانية استاءت من الضغط على الشركات البريطانية حتى تعتمد إلى التفرقة بين موظفيها البريطانيين أياً كان أساس هذه التفرقة».

وتحرك اليهود في سويسرا لدعم موقف «إسرائيل» المعادي للمقاطعة وطلبت إدارة منظمة الطوائف اليهودية السويسرية من البروفسور حاييم جوجنهايم والدكتور مارك ابداء رأيهما القانوني في شرعية المقاطعة العربية. فاعلنا أن المقاطعة العربية التي تفرضها الجامعة العربية ضد الشركات السويسرية لايقرها القانون الدولي والقوانين السويسرية، وطرحت منظمة الطوائف اليهودية وجهة النظر هذه على وزارة الخارجية السويسرية.

واعلنت غرفة التجارة الدنماركية تحدياً منها للمقاطعة العربية بأنها ابلغت المصدرين بأنها سوف لن تزودهم بشهادات منشأ للبضاعة حسب طلب مكتب المقاطعة العربية.

وهكذا يلاحظ المواطن العربي أن «إسرائيل» حركت اليهود في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وسويسرا والدنمارك ليزجوا بحكوماتهم في الصراع بين «إسرائيل» والدول العربية، مما حمل بعض الجهات العربية للاستجابة للموقف الأميركي وموقف دول الاتحاد الاوروبي على حساب الحق والموقف العربي.

● أهمية تفعيل المقاطعة .

ألغت القمم الاقتصادية للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا «المقاطعة العربية» من الدرجتين الثانية والثالثة ووضعت الأسس والمؤسسات الدائمة للتعاون الاقليمي الاقتصادي بين الدول العربية و«إسرائيل» استجابة لرغبة

«إسرائيل» والتي سوقتها للدول العربية «الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي».

واستعاد الاقتصاد الاسرائيلي النمو والتطور بعد إلغاء الكثير من الدول العربية للمقاطعة وهرولتها في تطبيع العلاقات معه، وحققت «إسرائيل» الكثير من الاختراقات في البلدان العربية، ووقعت الكثير من الاتفاقيات مع الهند والصين والبلدان الاسلامية في آسيا الوسطى. وفرطت قمة الدار البيضاء الاقتصادية مجاناً وبدون مقابل بالمقاطعة.

● مؤتمر ضباط المقاطعة الأخير .

انعقد في اوائل أيار المؤتمر الثامن والستين لضباط الاتصال الاقليميين للمقاطعة العربية لـ«إسرائيل» في دمشق مع تصاعد الإرهاب والابادة الجماعية وسياسة التدمير والارض المحروقة التى تطبقها «إسرائيل» في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لأن المقاطعة الاقتصادية للعدو الاسرائيلي أصبحت مهمة وطنية وقومية في مواجهة المشروع الصهيوني في فلسطين وبقية البلدان العربية.

وتلعب المقاومة وعملياتها البطولية دوراً كبيراً في ابتكار اساليب جديدة للمقاطعة وتفعيلها، لمعاقبة مجرمي الحرب الصهاينة على جرائمهم الوحشية والهمجية والمنافية للقيم والمفاهيم الانسانية والحضارية. وتصر الجماهير العربية على تأجيجها وتدعيمها كشكل من اشكال المقاومة لمواجهة الهيمنة الصهيونية على الاقتصادات العربية والتصدي لاقامة «إسرائيل الكبرى» الاقتصادية والنظام الاقليمي الجديدوالسوق الشرق أوسطية.

وأكد مؤتمر ضباط المقاطعة على اهمية دعوة مكتب المقاطعة الاسلامي للمبادرة باتخاذ الاجراءات اللازمة للاجتماع لدراسة سبل وآليات تطبيق

المقاطعة الاقتصادية ضد «إسرائيل»، وتفعيل المقاطعة الشعبية للبضائع الاسرائيلية.

وتضمن البيان الختامي للمؤتمر التحية للانتفاضة، وتحية التقدير للبرلمان الاوروبي لطلبه تعليق اتفاق الشراكة مع«إسرائيل»، وتقدير الخطوة التي اقدمت عليها جمهورية النيجر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع«إسرائيل» احتجاجاً على ممارساتها الارهابية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني.

وتمنى المؤتمر على جميع الاحزاب السياسية والاتحادات العمالية والمهنية والبرلمانات ومؤسسات المجتمع المدني العمل على مقاطعة البضائع الاسرائيلية إينما وجدت.

وشجب المؤتمر رفض «إسرائيل» الموافقة على لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الامين العام للامم المتحدة للتحقيق في جرائمها في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس.

وعبر المؤتمرون عن قناعتهم بأن المقاطعة الاقتصادية لـ «إسرائيل» وتوسيع دائرتها جغرافيا، والتعريف بأهميتها الشعبية من شانه ان يشكل أداة لردع العدوان وتعزيز الامن والسلام في العالم. وأكدوا بأن المقاطعة ستبقى الاداة الفعالة والنبيلة والسند القوي لنضال الشعب الفلسطيني.

أن الواجب الوطني القومي والاخلاقي يفرض على جميع العرب والمسلمين قطع جميع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العدو الصهيوني المغتصب للارض والحقوق والتراث والمقدسات.

أن العلاقات بين الكيان الصهيوني المغتصب للارض الفلسطينية ولبيت المقدس وبعض الأطراف العربية تمت بموجب معاهدات اذعان غير شرعية وباطلة نتجت عن استخدام القوة والحروب والاحتلال والراعي الاميركي المعادي للعرب والمسلمين . وأن اتفاقات الاذعان اتفاقات باطلة وغير الشرعية، لذلك لايجوز

الالتزام بالنتائج الباطلة وغير الشرعية التي نتجت عنها.

تضمنت اتفاقات الاذعان التنازل عن 80% من فلسطين العربية لليهود وترسيخ الكيان الصهيوني والاعتراف والصلح والتعايش معه، في الوقت الذي لايجوز به لاي حاكم ان يتنازل عن شبر من ارض فلسطين، بل يفرض الواجب الوطني والقومي والاخلاقي عليهم جميعاً أن يقاتلوا دفاعاً عنها وتحرير ما اغتصب منها. إن الواجب يقضي بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية مع«إسرائيل» واغلاق سفاراتها في العواصم العربية التي يدل وجودها على الاعتراف بالسيادة الصهيونية على فلسطين العربية.

العرب وأمركة العولمة...

● الرفيق فوزي الجودة

«إن الخطر الحقيقي أو الأكبر ليس بالحرب العسكرية، فالحرب خطر، لكن الخطر الأكبر هو في تشويه القيم والمفاهيم، فإن علينا أن ندقق في المفاهيم التي تطلق من الخارج..»

الرئيس بشار الأسد(مؤتمر القمة العربية 2002/3/27) .

لم يخف هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق في كتابه: «هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟»، رأيه بأن أميركا لاتملك سياسة خارجية عاقلة مبنية على معرفة بطبيعة وبنية دول العالم وشعوبه، وخصائصها، بل هي تتصرف بلا دراسة، وبارتجال، وتستعدي الجميع، ولاتأخذ بعين الاعتبار مصالح الآخرين، مشيراً الى اتسام السياسات المتعجلة بالاضطراب والارتباك والمراوحة بين الالتزام الإيديولوجي والبراغماتية، فمرة وبلا مقدمات تتقدم المصالح القومية الآنية على مصلحة دور أميركي قائد للعالم، مستقر وثابت بدون أن تأخذ بخلفية القيم الإيديولوجية، ويرى أن العجرفة في سياستها الخارجية ستقودها حتماً إلى عزلة، وأن التورط العسكري المستعجل سيجرها إلى مستنقعات استنزاف لن تخرج منها بسلامة.

وعن موقف الرأي العام الأميركي المعجب بالسياسات المعتمدة الآن، يرى كيسنجر أنه سيتحول سريعاً عندما تتضح حقيقة الاثمان المادية والبشرية المكلفة، كما يرى في محاولات أميركا فرض قيمها ونموذجها على بلدان العالم ماشأنه أن ينعكس تمرداً يؤسس لتبلور مراكز فعل وقوة عالمية جديدة.

لقد شهد شاهد من أهله.. هذا الشاهد هو هنري كيسنجر وليس غيره، هذا الذي كان يسهم في صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، ولاسيما على الصعيد الخارجي، ولاتزال هناك مناطق متعددة في العالم ومنها منطقتنا العربية تعيش مخططات سياسة كيسنجر «سياسة الخطوة خطوة» التي قطفت وتقطف «إسرائيل» ثمارها.

لايعني ذلك أن الوزير الأميركي «المخضرم» يخطىء السياسة الحالية للادارة الأميركية، بل إنه ينطلق من إحساسه العميق أن دوراً لأميركا يجب أن يكون أكثر دراسة، وأكثر صلابة، وأكثر قدرة، وأكثر تجذراً، وأكثر...الخ ولانظن باتجاه خير الشعوب ومصالحها، إنه يريد أن يكون لأميركا الدور الريادي في زمن الهيمنة والتسلط والإعتداء، والتدخل في شؤون العالم، وفي كل صغيرة وكبيرة في ظل نظام القطب الواحد الذي ولد في أعقاب انتهاء الاتحاد السوفياتي والدول الإشتراكية الأخرى، وحرب الخليج الثانية. هذا ماقاله كيسنجر عن سياسة الإدارة الأميركية الحالية، ومن هنا ننطلق..

إن التمادي الأميركي في اعتماد سياسة المنفعة واستغلال الأصدقاء قبل الأعداء، هذا التمادي المصحوب بفوضى داخلية لم يعد تصديرها الى الخارج ممكناً، فكان انفجارها داخل الولايات المتحدة الأميركية، حيث الأزمة الأميركية الراهنة هي مأساة اقتصادية(تفقد أميركا ألف شخص أسبوعياً في حوادث السير، وبالتالي قادرة على استيعاب صدمة الحادي عشر من أيلول خلال سبعة أسابيع، بداية تشرين الثاني تكون الصدمة قد هضمت) إذن، الإقتصاد هو نقطة الضعف الراهنة، والنفط العربي هو المنقذ الوحيد ؟!..

لقد أرغمت الولايات المتحدة الأميركية معظم دول العالم على إنشاء أسواق رأس مال مفتوحة أمام تدفق الرساميل الأجنبية وألزمتها ببيع شركاتها الحكومية للقطاع الخاص الذي تعاظم دوره في الاقتصاد مقابل تأثر الحكومات.

وفي ظل أمركة العولمة فالاتجاه هو إخضاع الدول النامية لقوانين منظمة التجارة العالمية وللوصاية من قبل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لاستلاب دورها وإضعافها، وإلحاقها.

تحس الولايات المتحدة الأميركية منذ الحادي عشر من أيلول أنها مهددة، وتسمح لنفسها أن تقول: «إن حقاً لها في الدفاع عن النفس، يسمح لها بشن الحرب وفق شروطها، كما تختار، وضد أية دولة تحددها بأنها عدو، بغير دليل على إدانة، وبدون استخدام أية إجراءات قانونية»، ومن الواضح أن هذا الحق «هو حق القوي»، «حق الأقوى» والولايات المتحدة بكل حروبها مع بعض البلدان في العالم هي الأقوى، وإنه إنكار لحق الآخرين، فهل هذا هو النظام العالمي الجديد؟ وهل هو نظام القطبية الواحدة؟ بالفعل هكذا هو! إنه امتياز للقوي استمده من الإمكانات المتوافرة على الصعد كافة: الاقتصادية والعسكرية، وفي ظل غياب قوة الآخر، القوة الضعيفة، شبه المنهارة، والمنصرفة لإطعام شعوبها وسد رمقهم، فكيف إذن ستكون المعادلة، أو بالأحرى هل هناك معادلة بهذا الشكل؟ لها أطرافها، ولكن لانرى إلا نتائج لهذه المعادلة دون أطراف، والنتائج هي انتصار الأقوى.

في أعقاب وقوع الأحداث الدموية في نيويورك وواشنطن بدأت الولايات المتحدة الأميركية صياغة ائتلافها الانتقامي للرد على العمليات الارهابية، فشعرت «إسرائيل» بأنها أشبه بعازف منفرد لاتريد أية جوقة موسيقية أن تعزف معها، ليس بسبب انعدام الكفاءة لديها، وإنما بسبب طبيعة هذه الجوقة التي يمكن أن تخرب انسجام الحفل على حد قول: «يوئيك ماركوس» في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، كما شعرت بأنها ستواجه وضعاً مماثلاً تماماً من الإحراج وفقدان الوزن للوضع الذي سبق لها وأن واجهته اثناء عملية «عاصفة الصحراء» في حرب الخليج الثانية 1991، وقام الائتلاف تحت عنوان

«محاربة الإرهاب»، ولكي يستبق شارون الأحداث زج بنفسه في هذا الائتلاف تحت مسوغ محاربة الإرهاب، نافياً عن نفسه هذه الصفة التي تنطبق عليه أولاً وأخيراً، وبدأ يشيع أنه يحضر مالديه من أدوات قمع وارهاب لمحاربة «الإرهابيين»أينما وجدوا مشيراً - أي شارون -إلى أن العمليات الفدائية الإستشهادية الفلسطينية تمثل الإرهاب، محاولاً بذلك تسويق هذا المفهوم إلى العالم، إلا أن العالم كشفه، وإن كانت هناك بعض المواقف المؤيدة له كما هو الحال بالنسبة للموقف الأميركي.

إن الجرائم الصهيونية لم تتوقف يوماً منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وعلى نحو لم يعرف له مثيل، وما الأيام القليلة الماضية إلا شاهد على ذلك، إلا أنهم لم يتعرضوا لعقاب أوحتى لإدانة - إلا نادراً - بل إنهم تمكنوا من الحصول على الدعم والمباركة لما صنعوه، لقد زيفوا التاريخ والحقائق منذ البدايات فزعموا أن فلسطين «أرض بلا شعب»، وحين عرف العالم بعض الحقيقة بسبب الصراعات التي احتدمت والحروب المتتالية وهي أن فلسطين كانت دوماً عامره بأهلها العرب، فحولوا دعواتهم إلى اتجاه آخر فأطلقوا على المقاومين صفة «الإرهاب» الذي يهدد العالم المتحضر.

ففي عام1935 قال«حاييم وايزمن» مخاطباً الغربيين: «نحن وانتم أصحاب حضارة، وأولئك العرب البرابرة يحقدون علينا وعليكم، ويناصبوننا واياكم العداء لمجرد تفوقنا الحضاري».

لم يكن جديداً على الصهاينة فيما يزعموا، وما يقولوا، وفيما يتصرفوا لأن عقيدتهم مبنية على ذلك، وأن ركائز وجودهم تعتمد على ذلك، وهناك شواهد كثيرة، قديمة وجديدة تؤكد هذه الحقائق.

لم يعرف المجتمع الدولي في السنوات الخمسين الأخيرة على الأقل كما هي «إسرائيل»التي تعد نفسها «دولة تختلف عن كل الدول»، «دولة» لاتعترف

بالشرعية الدولية ولا بالقانون الدولي، «دولة» تخطف من تشاء من الرجال وتحاكمهم، تغتال من تشاء من القادة الفلسطينيين، وتقصف بالقنابل أي هدف في الدول المجاورة لها، بل في الدول البعيدة عنها، بحجة «الدفاع عن النفس» أو «استباق العدوان»، «دولة» تقوم على العنصرية الدينية، والعرقية، وتمارس التمييز العنصري حتى بين مستوطنيها، وتدعي وتحاول إيهام العالم بأنها «دولة» ديمقراطية؟!

إن مزايدة «نتانياهو على شارون» إذا لم تكن مناورة ليكودية داخلية خبيثة، لاتستغرب لأن الاثنين من طينة واحدة ولافرق بينهما وان كانا يغلفان صراعهما على انه صراع في اطار السلطة، ويزايدون على بعضهم البعض، ولكن المستغرب فعلاً هو هذا الذي يجري في الولايات المتحدة من «هستيرياء التأييد والدعم لـ«إسرائيل» وجنون العداء للفلسطينين والعرب، وإن ماأقدم عليه الكونغرس الأميركي مؤخراً، وما اتخذته التنظيمات المحافظة من مواقف منحازة لـ«إسرائيل» ومعادية للعرب هو أخطر بكثير، إنه يتجاوز التحالف الستراتيجي بين واشنطن وتل أبيب.

وإن العدو الصهيوني يستغل وسائل الإعلام المختلفة استغلالاً خطيراً وبشعاً، يزيف من خلاله الحقائق ويسوق مزاعمه على طرائقه الخاصة به. فالحق بالعرب ضرراً منذ قرن من الزمن، ولم يتم التصدي له بكفاءة على الرغم من الإمكانات العربية التي تفوق إمكاناته إذ هي تملك الحقيقة والصدق والإمكانات البشرية والمادية، ولكن الشيء المؤسف أن كل هذا لم يوظف في مكانه الصحيح، في خدمة المعركة الأساس، معركة الصراع العربي –الصهيوني.

وعلى الرغم من كل هذا فان السلطات العربية كانت موضع الإتهام بعد أحداث 11 ايلول، وفي موضع أن تقوم باجراءات داخلية وخارجية تجاه العراق مثلاً، بمعنى لم تكن هذه الدول تستطيع أن تطرح القضايا بحديث متكافئ بين

العرب والأميركيين لأنها كانت مشغولة بالدفاع عن نفسها، وكانت العلاقات الرسمية العربية- الأميركية مرتبكة، وازدادت ارتباكاً عندما بدأ العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية، بمعنى أنه ما كان ليستقيم الحوار حتى لو أراد الرسميون العرب إثارة موضوعات أساسية.

تعود مسالة الثقافة العربية الى واجهة الإهتمام في ضوء الظروف الحالية التي تعيشها قضية الصراع العربي- الصهيوني، وما خلفه الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، وأكثرها وحشية مجزرة جنين، وكذلك المعركة الكبيرة التي فتحتها الولايات المتحدة بعد أحداث 11أيلول عام 2001 ، وما يصاحبها من خلط بين المعركة ضد «الإرهاب» وبين استهداف الهوية القومية العربية حيث تشكل المرتكز وخط الدفاع الأخير في التحديات التي تواجهها الأمة العربية بعد أن تعرضت خطوطها السياسية والعسكرية للهزيمة والانكسار.

إن مواجهة مخاطر التوسع الثقافي الصهيوني الذي يمتلك قدرات واسعة في المخادعة والتخفي تحت أغطية العولمة الثقافية الحالية وشعارات الحرية والديمقراطية، ليست مهمة سهلة وتتطلب قدرات جماعية في الفحص والتحري والفرز ما بين عناصر النهضة والتطور القادمة من أوروبا وأميركا والتي يحتاجها العرب في بناء نهضتهم الجديدة، وبين مخلفات الأساطير والأوهام الصهيونية العنصرية المختلفة التي حملتها في غفلة النهضة الحضارية الأوروبية.

إن تشكل البنى الاجتماعية والثقافية ضمن حلقات التطور الصاعدة تعطي خلاصة مجتمع ما.. في زمن ما.. وعلى هذا تطرح شعارات مثل حوار الثقافات، وحوار الحضارات الخ.. وكيف لهذه الحوارات أن تنجح اذا لم يكن هناك توازن بين الاطراف المتحاورة لأن قوانين التطور تفرض مناهج وأساليب معينة تقرب البشرية من بعضها، ليحصل التوافق مع تلك الثقافة أو تلك الحضارة وإلا انقلبت الى شعارات عولمية هدفها الحصول من خلال لبوس الحوار على ما لم تتمكن من

الحصـول عليـه من خلال الصراع، أليس هذا صراعاً وحـواراً سيـاسيين تحت مسميات مختلفة، أم هي مثـاقفة بين أصحاب الثقافـات؟ صحيح أن العالم يتجه نحـو التفاعل مـع بعضه بعضـاً، ولكن المهم أن نكون قـادرين على إنتـاج ثقافـة لامجرد تلقي لثقـافات الآخرين، ومسـألة التفاعل مع ثقـافات الآخريـن تفرض علينا الا نكون تابعين ومتلقين سلبيين، بل نكون متلقين فاعلين وليس منفعلين.

وإذا كانت الحضارات صنعاً بشرياً فـان من الطبيعي القول: إن التفـاعل بين الحضارات هو أيضاً من صنع البشر وإنه يصدق عليـه في أكثر الأحيان مايصدق على التفـاعل البشري عمـومـاً ولذلك فـإنه وبعيـداً عن مقـولات حتميـة الصراع وأمنيـات إلغاء الصراع أو انتهـائه بين الحضـارات بقي التفاعل بين الحضـارات يتراوح بين الصراع أو الحوار والسلم والحرب والتعـاون والتنازع والاسترخـاء والتوتر تمامـاً كما هو شـأن التفاعل بين أفراد البشر وكـذا بين البشرية الجماعية الأخرى كالأسرة والدولة.

يرى بعض المفكرين أن العـولمة ليست سوى مـرادف للامـركة انطلاقـاً من الهيمنة الإقتصـادية في كل بلدان العـالم بما يجري في الولايات المتحدة الأمريكيـة وذلك بالنظر لضخامة الاقتصـاد الأمريكي وأبعاده الكونية، وسيطرة رأس المال الأمريكي على مشروعات واقتصادات في كل أرجـاء المعمورة، خاصـة وأن الدولار الأمريكي أصبح وسيلة التبادل واداة التسوية الرئيسة لمعظم دول العالم، إضافة لسيطرة الولايـات المتحدة على الأنشطة الاقتصـادية الحاكمـة مثل صناعـة المعلومات والبرمجيات والخدمات والتمـويل، كذلك تحول الولايات المتحدة لأكبر سوق لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

إن العولمة تعول على نظام اقتصـادي يتنكر للحدود ويبشر بالتعميم متجاوزاً المسافات الفاصلة، أما الهوية فهي درع واقٍ للمتبقي، كذلك نجد أن سؤال الهوية سؤال حضـاري متكامل انبثق في ثقافتنا في مواجهـة الآخر، وهو خطاب حمل في

الاصل عنصر وجع المهزوم، وذهول المندهش، لـذلك هو خطاب حمل عذاب الذات والشوق الى واقع جديد ينشد التبـاين والإفتراق عن الواقع القديم أو الراهن الى ما هو أفضل، وسـؤال الهوية موصول بسـؤال التقدم بما يحمله من معانٍ اقتصادية وسياسية، أما العولمة فتنطوي على مشروع ثقافي، أسلوب حياة وطريق وجود.

هناك فـرق بين نقـاط التناقض والتضـاد بين مصطلحـي الهوية والعـولمة، فالهوية شرط للتمييـز، بينما العولمة نظام لايأبه بالفـوارق والحدود الفاصلة، بل يأبه باستغـراق الجميع في بوتقـة واحـدة، والهوية تأكيـد لمعاني التبـاين والاختلاف؟؟

أما العـولمة فتأكيد للمشابهة والتماثل، وهذه المقاربات تحمل وعيـاً لمفهومين مقابلين وليسا متداخلين.

إن العولمة الرأسمالية بطابعها الراهن المهيمن تسعى الى تنميط العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً بمقتضى رؤيتها المصلحيـة الخاصة، ولهذا لابد من مقاومتها بتدعيم خصوصيتنا الثقافية وهويتنا القـومية لابمعنى انغلاقها على العالم وانما بتنميتها وتفتحها على منجزات العالم، تنميـة وتفتحاً ابداعياً، وليس تنمية تابعة، والمشـاركـة مع كل الجهـود البشرية التي تنـاضل ضد هذا التخطيط الرأسمالي المعولم لتحقيق عولمة بديلة يتحقق بها عمل إنساني ديمقراطي مشترك.

من المؤكد أن الذي يتحكم في آليات وأدوات هذه العولمة هو الأقوى وهو الغرب في وقتنا الحاضر، ولكن التسليم بأن العـولمة هي نتاج غـربي محض ليس سليماً، فهناك قوى أخرى في هذا العالم تسهم وإن كـان بنسب متفاوته في تشكيل معالم العولمة ومنجـزاتها وبخاصة في الشرق ذي الحضارة والإنجـازات المتعددة وهذا كله يقود الى القـول: إن العولمة في محصلتها النهائيـة ليست شراً محضاً، وليست خيراً محضاً.

إن العـولمة تعبر عـن ظاهرة محددة، ظاهرة ذات اتجاه وحيد، ظـاهرة تدفق

وانتقال أنماط السلع والخدمات والاستهلاك والعمران وغيرها السائد في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية الى البلدان الأخرى ولاسيما بلدان العالم الثالث، وهذا التعريف يحمل في طياته اختراقاً واضحاً لمختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والفلسفية والثقافية والاتصالات وغيرها..

وباختصار شديد يمكننا القول: إن العملية هي عملية تحكم عن بعد بمصائر الأمم الأخرى وقولبتها حسب المصالح الأميركية.

الاقوى ... القوة... الإمكانات .... السيطرة.... الهيمنة... التسلط... التدخل... التخبط... تعدد القرارات ... الزمان... المكان..الخ.

كل هذا ساعد الولايات المتحدة في ان تمتطي صهوة العولمة وتجعل منها حصاناً أميركياً تعبر فيه قارات العالم كافة تحت تسميات وشعارات مختلفة. إلا أن الهدف واحد هو أمركة العولمة هذا الطريق العالمي الذي اتسم في أيامنا هذه بالسمة الأميركية وممهور بخاتم الإدارة الأميركية.. وننتهي الى سؤال يطرح نفسه :هل ستكتفي الولايات المتحدة بأمركة العولمة؟ أم ستنتقل الى مرحلة أخرى؟!..

المراجع :

- مجلة الاسبوع الادبي 2002/4/20
- صحيفة القبس 2002/5/9
- صحيفة الحياة 2002/5/30-4
- البعث 2002/5/8-4/11
- الثورة 2002/5/21-2
- تشرين 2002/2-25
- الحوادث 2002/5/24
- بعض التعاميم الصادرة عن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

قراءة في أوراق « ندوة »
الأمن القومي العربي في عالم متغير

● الرفيق د . ناصر عبيد الناصر

بمبادرة من مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق وبالتعاون مع مركز البحوث العربية في القاهرة التأمت الندوة الفكرية تحت عنوان« الأمن القومي العربي في عالم متغير» في الفترة الواقعة ما بين 11 -13 أيار الماضي، وشارك في فعاليات الندوة كوكبة من المفكرين والباحثين من كل من سورية ومصر والأردن ولبنان وفلسطين وأثير في هذه الندوة الفكرية الناجحة بكل المقاييس الكثير من التساؤلات التي تتصل بتحديد مفهوم الأمن القومي وسبر مكوناته السياسية والعسكرية والاقتصادية والمائية والغذائية والاجتماعية والثقافية، وأثيرت نقاشات وحورات على غاية من الأهمية إنصبت على ما يلي:

1- هل الأمن القومي العربي موجود فعلاً أم أن الأمن القطري هو المهيمن؟
2- ما هو الثابت والمتغير في المعادلة التفاضلية للأمن القومي العربي؟
3- كيف يمكن للعرب أن يتقنوا ثقافة صنع القرارات الاستراتيجية؟
4- متى يتمكن العرب من انتاج التكنولوجيا الراقية وامتلاك ناصية علوم المستقبل؟
5- هل تحقيق الأمن القومي العربي مسؤولية الدولة أم مسؤولية المجتمع؟
6- من هو الخصم الحقيقي للأمن القومي العربي وما هي التحديات التي تواجهه؟
7-ما هي مساحة التباين ومساحة الاتفاق بين الأمن القومي العربي وبين

الامن القومي الأميركي؟ وهل الأمن العربي مرهون بضمانة اميركية ؟

8-هل انتهى الحلم الصهيوني بعد تأسيس «الدولة»؟ وكيف يواجه العرب ظاهرة مابعد الصهيونية، بعد أن تتحول «إسرائيل» من «دولة وظيفية إلى دولة مجتمعة، تسعى للهيمنة على المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً؟

9- كيف يمكن للعرب أن يواجهوا التحدي النووي الإسرائيلي؟

10- ماهي الأليات اللازمة لتوفير الأمن القومي العربي؟

وبهدف الاجابة على ماسبق وغيرها من الاسئلة، أعدت بحوث معمقة وقيمة تمحورت حول ابعاد الأمن القومي العربي وتحديد نظريته وتكامله وآفاقه وتداعيات هجمات ايلول عليه ودور النفط والأمن الغذائي والثقافي والاجتماعي في حماية الأمن القومي، وكذلك السياسية الأميركية في الوطن العربي وأخيراً النظام العربي بين الواقع والطموح، وتم إثراء هذه المحاور بنقاشات ومداخلات تميزت بالموضوعية والواقعية.

● **مفهوم الأمن القومي .**

تم التركيز على مفهوم الأمن القومي العربي والمستمد من تعريف جامعة الدول العربية للأمن العربي والذي جاء فيه: « الأمن القومي العربي هو قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أرضها، وتنمية القدرات والامكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والامكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي» ويستدعي هذا التعريف التعديل والتطوير بما يستجيب للتحديات التي تواجه الأمة العربية، والتصدي للمخططات التي تستهدف تحويل المنطقة العربية إلى مجرد مكان يعيش فيه العرب وليس ملك للعرب من خلال الانخراط في العولمة وعبر تكريس ظاهرة الاقليمية وتفكيك الدولة القطرية إلى

كيانات هشه، إذ أن الدول الرأسمالية الكبرى تسعى جاهدة إلى اعادة اقتسام المجال الحيوي في المنطقة العربية بحيث تكون الحصة الأكبر للولايات المتحدة التي تهيمن على العالم وتسخره في خدمة مصالحها الأمنية والعسكرية والاقتصادية. فالادارة الأميركية بعد الحادي عشر من ايلول تضغط باتجاه بناء مفهوم جديد للأمن العربي وايجاد مؤسسات تُعنى بحرف الأمن القومي العربي عن اهدافه الحقيقية، وتسخيره في خدمة المصالح الأميركية.

إن الأمن القومي من أكثر المفاهيم المحملة بالايديولوجيا، فبعض الدول العربية تريد أن تجعل من الأمن وسيلة لتكريس سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحتى يتسنى لها ذلك اعتمدت على الدول الخارجية في حماية أمنها، كما حصل في حرب الخليج الثانية عندما تمت الاستعانة بالولايات المتحدة التي حولت العالم بأسره إلى حقل أمني لها.

● **البعد الأمني للنفط .**

لقد سبق وأن صرح الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر بأن أي محاولة من أي دولة للحصول على مركز مسيطر في دول الخليج هو تهديد للمصالح الأميركية، وتسعى الادارة الأميركية جاهدة إلى تحويل النفط إلى عنصر ارتباط بالواقع المفروض دولياً، وأن تتم ادارة النفط خارج القانون الدولي. وهذا يعني بأن النفط مصدره ثروة للعرب ومصدر تهديد خارجي للأمن القومي العربي في آن واحد.

كذلك أعلن كارتر إبان حملته الانتخابية بأنه سيوقف تصدير المواد الغذائية إذا فكرت الدول العربية ثانية بفرض حظر على النفط.. وصرح أحد مسؤولي البيت الابيض بأن أزمة النفط ستظهر عما قريب كحادث طارىء بسيط إزاء الازمة الغذائية، وفي تلك الحال نملك بايدينا جميع الأوراق الرابحة.. وهذا ما اكدته الأحداث والمجازر الدامية التي ارتكبها الارهابي شارون في الضفة الغربية

بمساندة ودعم سافر من الادارة الأميركية، دون أن تحرك الدول النفطية العربية ساكن حتى التلويح باستخدام سلاح النفط لتخفيف الضغط على الشعب الفلسطيني، باستثناء العراق الذي أوقف تصدير النفط لمدة شهر رغم ما تعانيه من حصار جائر، ثم عادت واستأنفت ضخ النفط من جديد حينما لم تلقَ تجاوباً من الدول العربية النفطية الأخرى.

لقد طرحت الادارة الأميركية في فترة جورج بوش الأب شعار « النفط مقابل الغذاء » وطبقته على العراق، وراحت تسوق هذا الشعار في اجهزتها الاعلامية لتركيع الدول العربية النفطية الاخرى بأن « التبعية النفطية » التي تعاني منها دول الغرب الرأسمالي ستواجهها بالمزيد من فرض «التبعية الغذائية» على الدول العربية المحتاجة والتي وضعتها أمام خيارين اثنين لاثالث لهما أما القبول بالتبعية الاقتصادية والخضوع للاملاءات السياسية وأما انتظار الموت جوعاً، علماً بإمكان الاقطار العربية أن تستخدم سلاح الغذاء كسلاح رديف للنفط في حماية أمنها القومي لو أحسنت استخدام التكامل الاقتصادي وتحديداً التكامل الزراعي.

وهكذا فإن النفط لايعد سلعة كباقي السلع، إذا أن 90%من النفط سياسة و10% سلعة، ومن هنا يأتي اهتمام الادارة الأميركية بالنفط، ولحماية مصالحها إما أن تعتمد على بعض الدول العربية وهذا غير ممكن لأنها غير مستقرة- برأي الادارة الأميركية – وإما ان تعتمد على دولة خارجية في منطقة الجوار العربي، كما اعتمدت سابقاً على شاه ايران وهذه الامكانية لن تعد قائمة بعد انتصار الثورة الايرانية المؤيدة للقضايا العربية، وعليه ترى الادارة الأميركية في «إسرائيل» «حصان طروادة» الذي تراهن عليه في حماية مصالحها في المنطقة.

● البعد الأمني والسياسي للغذاء .

في الوقت الذي راحت تنحسر فيه مخاطر الحرب النووية، بدأت تلوح في الأفق

حرب من نوع جديد إنها حرب«الجوع والتخمة»، والمنتصر بالتأكيد في هذه الحرب هي الدول المتقدمة والغنية والمنكسر فيها هي الدول الفقيرة والمتخلفة من بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتعد مشكلة الغذاء من أخطر التحديات التي تواجهها على المستوى المحلي حينما يوجد المتخمين يوجد الجياع، وعلى المستوى العالمي تُمعن الرأسمالية المتوحشة في فرض الهيمنة السياسية والتبعية الاقتصادية على الدول المحتاجة للغذاء.

إن الأمن الغذائي يعد أهم مكونات الأمن القومي العربي ويتعذر الحديث عن الأخير بدون الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية على مستوى الوطن العربي حيث تتوافر فيه مقومات التنمية الزراعية كافة إذا ما وضعت في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

والأمن الغذائي بوصفه أحد أهم عناصر الأمن القومي العربي أضعف الأخير وهدده بالخطر، وتحول من مشكلة تجارية ترهق ميزان التجارة الخارجية إلى مشكلة أمنية وسياسية تنتقص من حرية القرار الاقتصادي والسياسي المستقل.

لقد أخذت الزراعة تؤثر في موازين القوى السياسية شأنها في ذلك شأن النفط، فالدول الرأسمالية المتطورة تستخدم ورقة الغذاء لفرض التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية على الدولة التي تفتقد مقومات الأمن الغذائي، فقد صرح أكثر من مسؤول أميركي بأن الولايات المتحدة الأميركية قد لاتكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة الذرية، كما كانت تفعل في الخمسينيات من القرن الماضي وإنما ستهدد العالم بحبة القمح وأن جميع السياسيات – على حد قولهم – تنبع من حبة القمح.

● البعد التكنولوجي للأمن القومي .

إن الخطر الذي يهدد الأمن القومي مرّده «الفجوة التكنولوجية» التي تفصل بين العرب و«إسرائيل» والتي تمتلك تكنولوجيا السلاح المتطور الذي أصبح

عاملاً رئيساً في فرض الهيمنة والسيطرة في ظل العولمة المعسكرة التي حققت استراتيجية الصفر، والتي تعني الحاق الخسائر الفادحة بالخصم دون أن يتحمل الطرف الآخر خسائر بشرية تذكر.

لقد اسهم العلم والتكنولوجيا الحديثة في اختصار المسافة بين الاكتشافات وبين تطبيقاتها العملية، وما تحقق في العقود الثلاث الأخيرة من تقدم علمي وتكنولوجي فاق في معدلاته ما تحقق في عدة قرون ... ثورة الاتصالات ... ثورة المعلوماتية... ثورة الهندسة الوراثية... الاستنساخ والتلاعب بالجينات ...الخ، فتحول العلم إلى قوة انتاجية، إذ تظهر المعطيات بأن 9630 من دخل المواطن الاميركي مصدره التكنولوجيا المتطورة التي فتحت افاقاً واسعة أمام انتاج مستلزمات الدفاع القومي، في حين الاهتمام العربي بالتكنولوجيا لايستجيب للتحدي.

إن البيئة العلمية بواقعها الحالي من نظم تعليم مختلفة وبرامج دراسية تعتمد على الحفظ بعيداً عن المحاكمة العقلية، بهكذا بيئة علمية لايمكن انتاج عقل متحرر يحاكي عصر التكنولوجيا بمفرداته، مع العلم بأن التخلف العلمي ليس قدر مكتوب على العرب، وللأسف العرب يبدأون من نقطة متأخرة وإسرائيل تبدأ من نقطة متقدمة في التعامل مع التكنولوجيا، إذ راحت تنتج الأسلحة المتطورة لتكفي نفسها وتحقق فائض منها للتصدير إلى دول مثل الهند والصين.

وقُدر لـإسرائيل بأن تبرم صفقة تكنولوجية في ميدان الاتصالات مع الصين بقيمة مليار دولار عام 1983 تلتها صفقة أخرى بثلاث مليارات دولار، ولمواجهة هذا الخطر لابد من قيام تعاون عربي- عربي في مجال التكنولوجيا والتخطيط لاقامة مشروعات ذات طابع استراتيجي تُعنى ببناء محطات الطاقة المتجددة والمشاريع الالكترونية وتطوير قدرات منظومة التسليح، والبحث عن اقمار للتجسس للحيلولة دون الانكشاف الخارجي.

● **البعد الاجتماعي للأمن القومي .**

إن مكونات الأمن القومي كافة(العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، الغذائية، المائية) كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، ولايجوز التركيز على جانب واهمال الجانب الآخر، فالجري وراء التنمية الاقتصادية لايغني عن عدم الاهتمام بالبعد الاجتماعي، والاهتمام بالعوامل الداخلية لايعوض عن الاهتمام بالعوامل الخارجية، وعليه فإن تحصين الأمن العربي يملي بالضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي، من تربية وتعليم وصحة، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وتكريس سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات، فالتواصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي وبين ما هو اقتصادي وماهو عسكري من ضرورات تعزيز الأمن القومي ، الذي يفترض ان يأخذ في الحسبان آدمية البشر وحقهم في حرية التعبير والممارسة الصائبة للديمقراطية.

إن الاهتمام بالبعد الاجتماعي للأمن القومي يعد بحق الضامن الرئيسي للأمن القومي، والوسيلة التي تحول دون اضعاف الوحدة الوطنية والقومية، ويندرج في البعد الاجتماعي للأمن القومي موضوع الهوية والإنتماء والتصدي لمحاولات تفكيك التماسك الاجتماعي، بما في ذلك فك الارتباط بين المصالح القطرية والمصالح القومية، حيث تكون العلاقة بينهما كالعلاقة بين الجزء والكل، ومن العبث فهم الأمن القومي إلا إذا نا قشناه في بعده الكلي، علماً غالباً مايظهر على السطح تناقض بين ما هو جزئي(قطري) وبين ما هو كلي (قومي) ولحسم هذا التناقض وحتى لايتحول إلى تناقض تناحري يستعصي حله، يفترض أن تناضل القوى الحية في المجتمع العربي لتحقيق دولة الأمة وفي غير ذلك ستهزم النزعة القطرية كل ما هو قومي، من خلال الادعاء بأن القطري يمثل الأمة، وحالة كهذه تجعل من الامة خارج التاريخ، ولحسن الحظ رغم كل المحاولات الرامية لتعميق النزعات القطرية، بقيت الأمة في ضمير الناس، كونها تنهل من مخزون

حضاري لاينضب، ولكن علينا أن نعترف بأن الأمن القومي في أزمة تجد تعبيراً لها في دعاوى القطري بأن هو القومي ويفكر بالأمة من منطلق قطري ضيق، فالقومي هو بمنزلة روح الأمة وبالمقابل يفتقر القطري إلى روح الأمة.

وحتى يستقم الكل (القومي) ويحتوي الجزئي (القطري) يفترض توفير المناخ الملائم لممارسة الديمقراطية، وافساح المجال للمواطن بالعودة إلى حقل السياسة، والأمة العربية مدعوة لأن تختار بين مواكبة الأمم المتقدمة بالانتصار لنفسها من خلال استنهاض قواها المادية والروحية وتبعثها في فضاء ديمقراطي رحب، وأما ان تغادر التاريخ وتصبح على هامش العالم، لاسيما وان هناك في كل قطر عوامل تفككه المستمدة من القنابل الموقوتة التي ورّثها الاستعمار القديم في صورة جهل وتخلف، وخلافات مذهبية واثنية وعرقية، ويعمد الاستعمار الحديث في بعثها من جديد بصور شتى جامعها الوحيد تمزيق الجسد الواحد للأمة العربية، وهنا يأتي دور الثقافة والتوعية السياسية في تقييد النزعة القطرية لصالح انتصار الانتماء للأمة.

● **منعكسات الحادي عشر من ايلول على الأمن القومي.**

بعد عشر دقائق من الكارثة الانسانية التي أصابت الولايات المتحدة، وجهت الادارة الاميركية أصابع الاتهام للعرب والمسلمين وكأنها تريد مسوغاً حتى وان كان واهياً لشن حملة تحت غطاء مكافحة الارهاب من أجل:

1- احكام هيمنة الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة العربية لاسيما على منابع النفط.

2- تفعيل وظيفة «إسرائيل» في المنطقة بوصفها الضامن الأساسي للمصالح الاميركية.

3- الحيلولة دون استخدام سلاح النفط في الصراع العربي — الإسرائيلي وهذا ماأكدته المجازر الدامية التي ارتكبتها «إسرائيل» في الضفة الغربية في 29 آذار

الماضي، وعلى امتداد شهر من تاريخه في ظل الانحياز الأميركي السافر.

4- ترويض المنطقة العربية وتجريدها من اسلحتها كافة، بما في ذلك سلاح النفط، وتسويق مفهوم الارهاب بوصفه الوجه الآخر للمقاومة الوطنية.

5- تفتيت المنطقة العربية من خلال تصنيف الدول العربية في محورين،«محور الاشرار» و«محور الاخيار» المناهض للارهاب.

6- تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي—الصهيوني يرتبط بأحكام السيطرة الأميركية على مقدرات المنطقة العربية.

7- فك الارتباط بين الدول العربية المنتجة للطاقة والدول العربية غير المنتجة لها، واستخدام عوائد النفط في المنطقة الاولى في تعميم المجتمع الاستهلاكي وحرمان المنطقة الثانية من توظيف عوائد النفط فيها.

8- تكيف القانون الدولي بما يخدم المصالح الاقتصادية والسياسية والامنية للولايات المتحدة.

9- اعطاء صك البراءة لدول معينة،«الدول ذات السلوك الحسن» وتوجيه الادانة المسبقة لدول اخرى ثم وصفها «بالدول المارقة».

10- منحت الادارة الأميركية نفسها الحق في السيطرة على المناطق الحيوية في العالم، والمنطقة العربية هي في سلم أولوياتها.

11- تسخير الامم المتحدة وحلف الاطلسي والاستعانة بدول مثل بريطانيا.. أو بمفردها في تنفيذ أهدافها العسكرية الرامية لتركيع الشعوب.

12- تهديد مايسمى «بالدول المارقة» والتركيز على الشأن العراقي بتوجيه ضربة عسكرية كسابقة لتفكيك الدول العربية تباعاً.

لقد أصبح النظام الدولي بعد الحادي عشر من ايلول في صورة هرم تتربع على قمته الولايات المتحدة لتلعب دور القطب الوحيد في العالم، والذي يعمل في اطاره زهاء 15 اقليماً، موضوعاً في خدمة مصلحة القطب الواحد للحيلولة دون قيام الشراكة بين الدول الأوراسية (أوروبا وآسيا) والعمل على تركيز ومركزة العلم

والتكنولوجيا، وعسكرة العولمة، واستخدام القوة كوسيلة لتحقيق الاقليمية الجديدة المفتوحة التي تركز على الجغرافيا الاقتصادية بدلاً من الجغرافية السياسية.

وفي ظل المتغيرات الدولية التي اعقبت الحادي عشر من أيلول تراجع الدور الأوروبي، لتراجع أوروبا الى الصفوف الخلفية، واتخذت دول الاتحاد الاوروبي من القضايا الدولية الساخنة مثل قضية الصراع العربي- الصهيوني، موقف انتهازي، تلفيقي، حتى أن بعض الدول الصاعدة والمتوقع لها أن تتحول إلى اقطاب في المستقبل اتخذت مواقف انتهازية من البؤر الساخنة في العالم، دون أن تحدد مواقف واضحة وجلية من الحملة الدولية لما يسمى بمكافحة الارهاب.

إزاء ما جرى ويجري في العالم بعد الحادي عشر من أيلول لم يستوعب العرب بعد هذه الصدمة التي قدر لها أن يدفع فاتورتها العرب والمسلمين في إطار التضليل المعتمد في طمس الحدود الفارقة بين الحق العربي والباطل الاسرائيلي، واستثمر العدو الاسرائيلي هذه الاحداث على نحو جعل من «إسرائيل» احد العناصر الرئيسة في مدخلات القرار الاميركي.

إن الحسابات السياسية والاستراتيجية لاقلب لها ولا عاطفة وعلينا أن نشخص من هو الخصم ومن هي الجهة التي تدعم هذا الخصم؟ وماهو وضع القوات المسلحة العربية؟ وكيف يمكن ترتيب العلاقة مع دول الجوار وما هي امكانات الدعم المتاحة والمتوقعة؟.

● التمييز بين الارهاب والمقاومة .

هناك غموض كبير في مفهوم الارهاب تعمدت الادارة الاميركية عدم تحديده... فالعدو بالنسبة لها غير مشخص وغير واضح المعالم، وغموض العدو بوصفه ارهابي انعكس على غموض الهدف، لم نعد نعرف هدف الولايات المتحدة

من حملتها على الارهاب، هل تريد تغيير المناهج الدراسية والنظم التعليمية ام ترغب في تخفيض عدد ساعات تدريس التربية الدينية من 25 ساعة إلى اربع ساعات اسبوعياً ، هل تسعى إلى تقييد بيوت العبادة... أم تقييد وسائل الاعلام ام تفكيك اسلحة الدمار الشامل أم كل هذا وذاك؟

إن كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مؤتمر القمة العربية في بيروت في 27 آذار الماضي، تشكل مرجعية موضوعية لمن يرغب حقيقة في معرفة الفارق الجوهري بين الارهاب والمقاومة حينما أوضح سيادته:

«..إذا لم يكونوا يرغبون بتعريف المقاومة فليعرفوا الارهاب وإذا لم يكونوا راغبين فنحن سنعطي الفرق... الفرق بين المقاومة والارهاب واضح وبسيط هو كالفرق بين صاحب الحق ومغتصب هذا الحق أما بالنسبة للارهاب فيمكن أن نطرح عليهم أسئلة بسيطة تدل على أنه هناك إمكانية، لكن لاتوجد رغبة في تعريف الارهاب في الوقت الحالي. هل التهجير هو ارهاب؟.. إنه بكل تأكيد إرهاب. الكل سيقول هو ارهاب؟ .. هل ابادة شعب هي ارهاب ؟.. بكل تأكيد سيقولون هي ارهاب، هل الاحتلال هو ارهاب؟.. لايستطيعون أن ينكروا ذلك. هل هذه الأمور هي عكس المقاومة أو أن المقاومة هي عكس هذه التعابير أو هذه الصفات أو هذه الأمور هي التي تقوم بها «إسرائيل» وتمارسها؟ .. وعلى كل الاحوال «إسرائيل» نموذج حي بالنسبة لنا لمن لا يفهم الارهاب عليه أن يذهب ويراه بشكله العملي واعتقد بان كل العالم الآن اصبح يعرف، لكن احياناً لا يريدون أن يعترفوا بهذه الحقيقة».

إن مجال مكافحة الارهاب هو مجال جغرافي غير محدود، فالعالم كله ساحة لمكافحة الارهاب والزمن أيضاً مفتوح، وراحت الادارة الاميركية تغلب النشاط الأمني على النشاط السياسي وزادت الضغوطات الأمنية الاميركية على الحكومات العربية بدعوى مكافحة الارهاب، بل واخذ صوت الأمن يعلو على صوت

السياسة. وتجاوبت بعض الحكومات العربية مع الضغوط الأميركية واقامت معها تعاون أمني هدد سيادتها واستقلالها الوطني. وشاع الرعب الامني باستخدام تحذيرات محددة «عليكم التعاون وإلا»؟!.

هناك من يرى بأن مفهوم الارهاب ليس غامضاً، ولكن تتعمد الادارة الاميركية على أن يكتنف مفهوم الارهاب الغموض، حتى تسخره وفقاً لمصالحها. علماً من السهولة بمكان التمييز بين الارهاب والمقاومة، لاسيما قد عقدت مؤتمرات دولية كثيرة لهذه الغرض، فالقرارات الدولية لاسيما القرار 1303 أجاز حق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلاً عن قرارها رقم 3236 الذي اعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره في النضال ضد المستعمر، وكذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 1514 القاضي بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

لقد وقفت المقاومة اللبنانية بعد الاندحار الاسرائيلي من جنوب لبنان أمام مفترق طرق، أما أن ترتد لتتحول إلى تنظيم سياسي، وأما أن تسخر إرثها النضالي في خدمة القضية القومية ودعم المقاومة الفلسطينية وحسمت خيارها، والهدف الاستراتيجي للمقاومة اللبنانية مد يد العون والمساعدة للفلسطينيين على نحو أساسي، ولاتزال المقاومة اللبنانية تشكل الضامن الأساسي للامن القومي في لبنان، وهي تعد بحق أحد مكوناته الأساسية.

إن ظاهرة إرهاب الدولة تعد من أخطر أشكال الإرهاب، بوصفة ينطوي على غايات استعمارية، وهذا ما مارسته الادارة الاميركي في فيتنام وفي غواتيمالا وايران وما تمارسه «إسرائيل» ضد العرب، والمفهوم الاميركي للارهاب هو كل فعل يهدد المصالح العليا للولايات المتحدة الاميركية، بما في ذلك الثقافة ونمط الحياة الاميركية، ويعني فيما يعنيه كل تهديد لأمن واستقرار «إسرائيل»، باختصار شديد الارهاب بالنسبة للادارة الاميركية هو كل فعل يشكل تحدياً

لإرادتها، وهذا الفهم المغلوط للإرهاب دحض كل المزاعم الاميركية عن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

● التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي .

يتعرض الأمن القومي العربي لتهديدات على غاية من الخطورة والتعقيد وفي مقدمتها:

- التفرد الاسرائيلي بالقدرة النووية واستخدام الاقمار الصناعية للتجسس على الدول العربية.
- استخدام الادارة الأميركية لمفهومها للارهاب لاضعاف الأمن العربي.
- تدخل الادارة الأميركية في المكونات الثقافية والدينية والاخلاقية للمجتمع العربي.
- تهديد بعض الحكومات العربية ووصف بعض الدول العربية «بالدول المارقة».
- تقييد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الاقطار العربية وتطويق الاستثمارات العربية في الخارج.
- الامساك بالمنطقة العربية عبر التسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني.
- تفويض الغير بالدفاع عن الأمن الخارجي لبعض الدول العربية.
- التهديد الذي تواجهه الامة بالانقطاع عن وجودها والخطر الذي يتهدد الدولة القطرية بالتفكيك.

● آليات تفعيل الأمن القومي العربي .

بغية تفعيل الأمن القومي العربي بمكوناته الاقتصادية والسياسية والعسكرية يفترض أن تتفق الدول العربية بداية على تحديد مفهوم الأمن القومي

ومضامينه الرئيسة وغاياته. والأمن القومي العربي يفترض أن يكون محصلة لبنى استراتيجية عربية تركن إلى العناصر الذاتية الكامنة في الأمة العربية. ولكن السؤال كيف يمكن للعرب أن يتبنوا سياسة استراتيجية تحقق في آن واحد مصالحهم ومصالح الآخرين؟ لايكفي ان يتمرس العرب عند حدود تحييد الادارة الأميركية حتى يضمنوا أمنهم القومي بل من الضرورة بمكان تعميق الادراك العربي الجماعي ازاء أزمة الأمن القومي العربي وعدم الاكتفاء بالسلام كخيار استراتيجي لانه يحمل في طياته الاعتراف الضمني بتفوق «إسرائيل» عسكرياً ولابد من التفكير بخيارات أخرى لمواجهة احتمالات المستقبل من خلال:

– توفير الإرادة السياسية والقدرة الاقتصادية، إذ يستحيل تحقيق الأمن القومي بالاعتماد فقط على القدرات الذاتية لكل دولة عربية على حدة.

– حل التناقضات بين امكانات العمل العربي وبين ضرورات تطبيقيه عملياً والتوافق بين السياسات العربية.

– التنسيق العسكري بين الدول العربية واحياء هيئة التصنيع الحربي وإعداد البنية التحتية للعمليات العسكرية المشتركة وإنشاء أكاديمية تُعنى بتوفير مكونات الأمن القومي العربي.

– وقف تفسخ الدولة القطرية والحيلولة دون انحلالها في تكتلات غير عربية، والسعي لتفعيل التكتلات الاقليمية العربية القائمة والبحث عن تكتلات جديدة بالاضافة إلى إقامة مشروعات مشتركة مع دول الجوار.

– تفعيل مؤسسات الجامعة العربية لاسيما اتفاقية الدفاع العربي المشترك والسوق العربية المشتركة.

– تعزيز العلاقات بين المنظمات الشعبية العربية واستخدامها كورقة ضغط على بعض الأنظمة العربية لاتخاذ مواقف لاتفرط بالحقوق القومية للعرب.

ولعل الملاذ الوحيد للعرب في تحصين أمنهم القومي هو إحياء المشروع

القومي النهضوي والبحث الجدي في بناء الوحدة العربية التي تعد بحق المدخل للاجابة على السؤال لماذا تنتصر «إسرائيل» على العرب؟ والجواب لايستعصي على ذي بصر وبصيرة لأن «إسرائيل دولة واحدة» والعرب عدة دول وشعوب وقبائل لم تتفق على الحد الأدنى الذي يحصن أمنها القومي.

وحتى يواجه العرب مجتمعين القادم الجديد الذي لم يستقر بعد على حال، والذي يحمل في طياته متغيرات سياسية واقتصادية عاصفة، فإن الضرورات الوطنية والقومية تفترض التكيف الايجابي مع حقائق العصر الذي نعيش، بوصفها متغيرات موضوعية، حتى وإن كانت مؤلمة، وأن نُشرع أبوابنا ونفتح نوافذنا لحوار الحضارات والثقافات، وهذا يستتبع بالضرورة التعاطي مع النظام العالمي القائم على عيوبه المتمثلة بهيمنة القطب الواحد وازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين ونبحث عن مصالحنا الوطنية والقومية في اطاره وبعيداً عنه، عبر التوجه إلى العالم بخطاب سياسي واقتصادي وأمني وإعلامي وثقافي جديد يستجيب لمتغيرات العصر ويلبي استحقاقاته، على قاعدة التمسك بثوابتنا الوطنية والقومية، وبما يُعزز أمننا القومي الحاضنة الرئيسة لوجود أمتنا العربية.

الجبهة الهندية - الباكستانية تنتظر شرارة اشتعالها

● الرفيقة ليلى محفوض

مقدمة:

للحديث عن هذه القضية - الحامية الباردة - لابد من رحلة سريعة عبر تاريخ وجغرافية شبه القارة الهندية، التي تحولت الى مسرح لصراع «الجبابرة» بين مرحلة تاريخية وأخرى، وبين قرن وآخر، واحياناً كثيرة بين عام وآخر، وخاصة منذ منتصف القرن الماضي والى يومنا الحاضر، لما يدور من نزاعات وصراعات دموية بين الهند والباكستان موضوع بحثنا هذا.

■■ الهند ولمحة تاريخية :

يعود تاريخ الهند إلى /4500/ عام قبل الميلاد والتي كانت تعرف آنذاك ببلاد «البنغال»، إذ تعاقبت على هذه المنطقة الكثير من الحضارات واهمها «الآريه والهندوسية..» وتتمايز الخريطة الاجتماعية والسياسية والبشرية والديمغرافية للهند، بتعدد القوميات والأديان والتقاليد....الخ

وقد احتل «الفرس» اجزاء منها، وكذلك «اليونان» في القرن الرابع للميلاد، وبعد دخول الاسلام إليها، اسس «المغول» امبراطوريتهم، حتى شملت انحاء الهند كافة، وخاصة في الباكستان حيث أقام المسلمون دولتهم، وذلك في البنجاب والبنغال ودلهي والدكن.

استمر هذا الوضع إلى ان سقطت الامبراطورية المغولية، وبدأ «الغزو الاوروبي» للقارة الهندية، التي اثار موقعها الجيوستراتيجي شهية الغرب واهتمام الباحثين عن الثروات الطبيعية والاسواق الاستهلاكية التي وجدوها في

هذه المنطقة الغنية بكل الثروات ذات الهدف...

وكانت « البرتغال» قد سبقت «الانكليز» في احتلال الهند عام /1506/ م وراح الفريقان يتنافسان عسكرياً على تثبيت كل احتلاله لهذه القارة، وذلك منذ العام/1661/ م واستمر هذا التنافس حتى تم «الاحتلال البريطاني» لها عام /1885/واصبحت الملكة فكتوريا امبراطورة عليها، وتحولت الهند الى «درة التاج البريطاني».

بعد الغزوة الأوروبية للهند، طفت التناقضات السياسية والدينية والتاريخية من جديد، وبرز المناضل «اللاعنفي المهاتما غاندي» وحقق للهند استقلالها عام/1947 / بعد مرحلة احتلال بريطاني لها، دامت قرابة قرن من الزمن.

مقابل هذا الاستقلال، دفعت الهند ثمناً غالياً... وكان هذا الثمن، انفصال الباكستان عنها وتحولها إلى دولة معادية للهند، جراء لعبة خارجية، جرّت الدولتين إلى حروب عدة، أوقعت مئات الآلاف من الضحايا، وهجّرت الملايين من سكان البلدين.

هذا الى جانب اثارة نزاع جديد حول اقليم «كشمير» ذو الاغلبية المسلمة التي تطالب باستقلالها عن الهند، بعد انفصال «باكستان».. 1947 ثم انفصال بنغلادش عن الباكستان عام 1971.

■ معلومات وارقام :

الهند: اسمها الرسمي الاتحاد الهندي - **العاصمة** : دلهي - **اللغة الرسمية** : الهندية والانكليزية، ويتكلم السكان /1655/ لغة محكية.

نظام الحكم: برلماني ديمقراطي - **العملة**: الروبية الهندية - **عدد السكان**: 1.1 مليار نسمة - **الزيادة السكانية**: 1.9% - **المساحة**: 3.3 مليون كم٢- **الأمية**: 78% من مجموع السكان - **التوزع العرقي**: هندوس: 83% أي مايساوي /835/ مليون نسمة-/115/ مليون من المسلمين و15 مليون مسيحيين- ويصل عدد السيخ إلى /26/ مليون يتجمع غالبيتهم في اقليم البنجاب ويدخل 15% منهم في القوة العسكرية الهندية.

■ **الوضع السياسي :**

تعدّ الهند بلد الديمقراطيات العريقة على الصعيد العالمي، وتميزت بقائدين تاريخيين عظيمين هما: «المهاتما غاندي و جواهر لال نهرو» وذلك في القرن الماضي، وقد كرسا هذا المبدأ، وتركا ابلغ الأثر في المحافظة على هذا الامتياز الحضاري الذي لاتحظى به كثير من الدول المعاصرة وحتى المجاورة لها.

■ **الاحزاب السياسية:**

1-حزب «بها ريتا جاناتا»: هندوسي وهو حزب السلطة الحاكمة. 2- حزب المؤتمر الهندي: تأسس 1885 حقق استقلال الهند وحكمها اكثر من نصف قرن أي حتى استلام الحزب الحالي للحكم. 3-الحزب الشيوعي الهندي: تأسس 1964 4- الحزب الشيوعي للهند الماركسية: ايضاً نشأ 1964 . 5-حزب الشعب الهندي: 1977

■■ **الباكستان:**

العاصمة :اسلام أباد- **اللغة الرسمية**: الآرية والانكليزية. **نظام الحكم**: نصف رئاسي. **المساحة**:/840/ الف كم٢. **عدد السكان**:/170/ مليون نسمة. **الزيادة السكانية**:1.3%

-**التوزع السكاني والعرقي**: البنجاب 84.2%، باشتون 13.3% واقليات أخرى، وتعد الباكستان ثاني دولة اسلامية بعد اندونسيا انما ليس هناك ما يجمع بين الشعبين الاندونيسي والباكستاني سوى الدين بينما هناك اختلافات قومية وثقافية واثنيه.

تبلغ حدود الباكستان مع الهند/1385/ كم ويتنازع الطرفان على حدود بطول /825/ كم التي تضم اقليم «كشمير» موضوع النزاع. ويتم حالياًنشر نصف قوات الطرفين على جانبيها.

■ **الاحزاب السياسية:**

1-الرابطة الاسلامية الباكستانية: تأسست عام/1906/ وتتسم بالليبرالية.

2-حزب الشعب الباكستاني : تأسس عام 1967.

3-الجبهة الاسلامية الباكستانية : 1993 وهي تحالف للأحزاب الاسلامية في باكستان . 4-حزب الشعب الوطني . 5- جبهة تحرير «جاموو كشمير».

●**الوضع الاجتماعي**: هناك تشابه في كثير من الأوضاع الاجتماعية بين الهند وباكستان سيأتي ذكرها تباعاً.. الا ان الوضع السكاني في الهند يثير اهتمام المراقبين حيث من المتوقع أن تصل الهند إلى المرتبة الأولى عالميا على هذا الصعيد في اواسط هذا القرن ويرتفع عدد السكان فيها إلى1.6مليار نسمة وتحل «الصين» في المرتبة الثانية ويكون عدد سكانها في الفترة ذاتها1.4مليار نسمة، نتيجة القيود الصارمة التي فرضتها على تحديد النسل مؤخراً.

واكثر ما يشير الى خطورة الوضع، الفقر والبؤس والتخلف والأمية والتعصب ، كلها امراض اجتماعية مشتركة، تنهش في المجتمعين معاً وتجرهما إلى حروب لاطائل منها سوى العبثية وزرع الفتن واستنزاف طاقات البلدين الاقتصادية العاجزة أساساً عن تلبية المتطلبات الانسانية ومعالجة امراض المجتمع، خاصة اذا عرفنا أن هاتين الدولتين يعيش فيهما اكثر من ربع سكان العالم... وان انفاقهما العسكري يتجاوز /12/ مليار دولار سنوياً بينما لايتجاوز دخل الفرد380 دولاراً في العام ويعيش نصف مليار هندي تحت خط الفقر و112 مليون باكستاني تحت نفس الحظ. ويحتاج اكثر من/275/ مليون مواطن هندي و/78/ مليون باكستاني إلى السكن اللائق، حيث يعيشون في مدن الصفيح والخشب وعلى ضفاف الانهار والمستنقعات، ويموت منهم الآلاف سنوياً، بسبب تعرضهم لقسوة الحياة والبيئة التي يعيشون فيها.. لذلك يسمون الهند قارة الفقراء.

●**الوضع الاقتصادي**: تعد شبه القارة الهندية ارضاً غنية بالمعادن كالزنك والحديد والرصاص والنحاس والكروم والذهب والالماس ومع ذلك يعيش فيها **حوالي ثلاثة ارباع مليار مواطن تحت خط الفقر.**

وتشتهر **الهند** بالصناعات الكهربائية والاسمدة والعقاقير الطبية المصنوعة

من الاعشاب الى جانب صناعة السيارات وبعض الصناعات العسكرية الخفيفة والمتوسطة، وتحتل المرتبة الاولى عالمياً بانتاج الصناعة السينمائية، وكذلك بانتاج الشاي والأرز والسكر، والمركز الرابع في انتاج القمح والحبوب والقطن والخشب والفحم، ويعمل75% من السكان بالزراعة و8% في الصناعة و17% في الخدمات.

وتتعرض القارة الهندية لهزات اقتصادية وسياسية بين فترة واخرى وحسب ما يتوافق مع مصالح الدول الكبرى وحاجاتها .. هذا إلى جانب النزاعات والحروب المستمرة في هذه القاره التي تدفع المعنيين الى تنشيط الصناعات العسكرية الخفيفة والثقيلة، وكل ذلك على حساب تنمية المجتمعين وتطوير حاجات السكان.

- **الميزان التجاري**: يصل **عجز** الميزان التجاري الى عشرات المليارات في كل عام ويتزايد سنوياً لكلا الطرفين ، وقد وصلت ديون الهند مؤخراً إلى /86/ مليار دولار بينما بلغت ديون باكستان /65/ مليار دولار. ويعيش ربع سكان البلدين تقريباً في حالة بطالة، وتعاني الاغلبية فيهما من الأمية والجهل والتخلف .

■ **الوضع العسكري والقدرة النووية**: بالرغم من الوضع السياسي المتأزم والواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي لكلا الدولتين ، فقد استطاعتا **امتلاك السلاح النووي** ، وهذا ما يشير إلى ارتفاع مستوى الخطورة في النزاع بينهما، والذي قد يتطور إلى صدام نووي يجر الويلات على ملايين السكان في كلا الدولتين والى جانب التسلح النووي، فقد **طورت الهند والباكستان مشاريعهما الفضائية** ، فقد اعلنت الهند مؤخراً أنه في عام 2006 سيتم انزال **أول رائد فضاء هندي على سطح القمر**، ويعد هذا الانجاز مؤشراً على المستوى العلمي والتكنولوجي الذي وصلته الهند على هذا الصعيد، كذلك تملك/52/ قنبلة نووية و/128/صاروخاً بعيد المدى وقوة عسكرية مقاتلة يبلغ تعدادها /2.75/ مليون جندي و2850دبابة و/18/ الف قطعة مدفعية و/650/ سفينة وزورق و/8/ غواصات نصفها نووي و /1650/ طائرة.

ولديها عدد من **الاقمار الصناعية** لجمع المعلومات المدنية والعسكرية ومراقبة الاحوال الجوية والمناخية.

يكلفها ذلك سنوياً حوالي /46/ مليار دولار **كإنفاق عسكري** يمكن توفيره في حالة السلم لتنمية البلاد ومكافحة الأمراض الاجتماعية والصحية فيها.

■ **الوضع الباكستاني**: تملك الباكستان/25/ قنبلة نووية و/43/ صاروخاً عابراً للقارات إلى جانب 1.9 مليون جندي و/875/ طائرة وتدفع سنوياً ماقيمته /3/ مليار دولار كإنفاق ومعدات عسكرية كما تملك /660/ دبابةو/445/ طائرة و/2450/ قطعة مدفعية و/48/ قطعة بحرية، وغواصتين نوويتين.

●●**كشمير تاريخاً ومجتمعاً**: احتل الانكليز «كشمير» بين عامي /1846 - 1947/ وبعد انسحابهم منها، اندلعت الحرب بين الهند وباكستان، وحاولت الهند ضمها اليها/1957/ فارغمتها الامم المتحدة على التراجع عن هذا الضم. ويعداقليم «كشمير» - موضوع النزاع- مملكة قديمة ، تقع في منطقة وعرة من قمم جبال هملايا حيث تصل درجة الحرارة فيها إلى 35° تحت الصفر.

● **تشتهر كشمير** بثرواتها المعدنية والزراعية واقمشتها الحريرية ذات الشهره العالمية ضمتها الامبراطورية الهندية مرات عديدة اليها، وسيطر العرب عليها خلال القرن الرابع عشر الميلادي واصبحت سلطنه اسلامية، والحقت بمملكة افغانستان عام1739م.

● **يسكن كشمير** اغلبية مسلمة تعدادها /14/ مليون نسمة من أصل /18/ مليون هم سكان كشمير الذين يرغبون بالالتحاق بباكستان ... إلى جانب اقلية هندوسية تحكمها وبدعم قوي من الهند.

● تسيطر الهند على 72% من مساحة كشمير والباقي تسيطر عليه باكستان **أي 28% من المساحة الكلية البالغة /242/ الف كم٢ .**

وبسبب وضعها الراهن فهي مقسومة بين البلدين كمنطقة نفوذ وتبقى سبباً

للنزاعات تنتظر حلاً عادلاً.

ويؤكد المحللون السياسيون أن **الصراع الهندي الباكستاني** متهم بالطابع الديني.. لكنه في الحقيقة **قضية سياسية**، تؤجج نارها التدخلات الاجنبية ذات الابعاد الاستعمارية كما هو **الحال في قضية الصراع العربي- الصهيوني**... وأهمها استنزاف طاقات ومقدرات الشعوب في المنطقة، والحيلولة دون تنميتها وتطورها.. واستغلال الوضع المتوتر دائماً كمسوغ لاستمرار النزاع والحروب في شبه القارة الهندية كما كانت مسوغاً **لاربعة حروب سابقة** بين الهند والباكستان وايضاً مع الصين وبنغلادش والتيبت.

وهاهي على **ابواب حرب خامسة** اذا لم يتعقل المعنيون في الدولتين ويتجاوزوا هذه الحرب التي يمكن ان تكون الاخطر في تاريخ حروبهما السابقة...

ولايستبعد المحللون ان يكون لـ «**إسرائيل**» وباستمرار **دور** في عملية تأجيج الصراع وبخاصة صراع اليوم وتوسيعه والتشجيع على ضرب الترسانة النووية الباكستانية .. «لزعمها أنها ترسانة نووية اسلامية وتشكل خطراً عليها».

■■ **الحروب الهندية ـ الباكستانية**: قدمنا عرضاً سريعاً لملامح هذا الصراع الذي طال بين الدولتين الجارتين ولايزال مستمراً والجبهة ساخنة بينهما والحروب الاربعة التي طحنت الشعبين وكانت كالتالي:

■ **الحرب الأولى**: وقعت 1949 بسبب انفصال بنغلادش عن الهند غذتها الدول الاستعمارية المطرودة من الهند بعد ان احتلتها لقرن من الزمن وشهدت هذه الحرب مجازر بشعة وراح **ضحيتها** ما يقارب **المليون** نسمة **وهجرت الملايين** من مسلمي الهند الى باكستان وكذلك هندوسيو باكستان إلى الهند في اكبر عملية **فرز طائفي** تمت في القرن الماضي نتج عنها ايضاً **انضمام كشمير** الى الهند **وهزيمة باكستان** عسكرياً ولاول مرة أمام الهند.

■ **الحرب الثانية**: دائماً كانت **الأطماع الخارجية** وراء تاجيج الصراع بين الدولتين على اقليم كشمير وكذلك الاحقاد التاريخية والخلافات الدينية

والسياسية بين البلدين وقد عادت الحرب مرة ثانية للاندلاع في عام 1965 .. فقتلت الآلاف وشردت الملايين وهجرتهم وزادت السكان فقراً وتخلفاً وانتهت ايضاً بهزيمة باكستان وبقاء «كشمير» مقسمة بين الطرفين.

■ **الحرب الثالثة**: وقعت في عام 1971 اثر تزايد حدة التوتر واشتعال الثورات الشعبية داخل باكستان، وهي الفرصة التي وجدتها الهند للتدخل من جديد ... فاحتل الجيش الهندي «داكا» عاصمة بنغلادش الدولة التي ولدت نتيجة هذا التدخل بعد انفصالها عن الباكستان الام لتصبح فيها دولتان وهما «بنغلادش أو باكستان الشرقية» التي يبلغ عدد سكانها 125 مليون، يعيشون على مساحة /146/ الف كم٢ و«باكستان الغربية» التي هي الباكستان الحالية.

■ **الحرب الرابعة**: وقعت عام 1992 بعد ان بقيت اتفاقيات الحروب الثلاثة السابقة نائمة في ادراج المعنيين.

وحسب التقارير الخاصة بهذه الحروب بين الدولتين «النوويتين» انها حصدت آلاف القتلى وهجرت /18/ مليون نسمة واستهلكت /15/مليار دولار ثمناً لتسليحها وتمويلها عسكرياً، وحملت الدولتين الكثير من الاعباء الاقتصادية والانسانية، وزادت من بؤس السكان وفقرهم حيث وصلت ديون باكستان فقط من جرائها /48/ مليار دولار اضافة الى ازدهار زراعة الافيون في المناطق الباكستانية المحاذية لافغانستان.

فهل يمكن أن يأخذ الطرفان عبرة من نتائج هذه الحروب في البلدين ويتجاوزان حرباً خامسة يمكن أن تكون الاخطر في تاريخ الحروب الهندية الباكستانية..؟

●● وقبل الانتقال الى الحديث عن الظروف والمعطيات الراهنة للنزاع الهندي-الباكستاني.. لابد من الاشارة هنا الى أن الدولتين هما في حقيقة الأمر، من دول العالم الثالث الذي تنتسب اليه الدول العربية، ولاننسى عمق العلاقات التاريخية والانسانية بين دول هذا العالم الذي لايزال يعاني من غطرسة العالم

القوي «العالم الأول».

ونتيجة لتلك العلاقات والمواقف المشتركة بين العرب وشبه القارة الهندية ودول المنظومة الاشتراكية في تصديهم للهيمنة الامبريالية، جرت اتصالات وعقدت لقاءات بين زعماء ثلاث هم «جمال عبدالناصر، وجواهر لال نهرو، وجوزيف بروس تيتو»، تم بموجبها الاتفاق على عقد مؤتمر باندونغ في عام 1955وهو المؤتمر الذي اعلن عن ولادة **حركة عدم الانحياز** التي ضمت دولاً من اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، بالاضافة الى يوغسلافيا احدى الدول المؤسسة لهذه الحركة..

اكدت هذه الدول **تمسكها في الدفاع عن استقلالها وحريتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية**، وحل قضايا ها ونزاعاتها عبر الوسائل الدبلوماسية والحوار، دون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية، مشيرة الى **رفضها الانحياز** الى هذا القطب أو ذاك، أو حتى الى أي دولة من دول العالم الكبرى. وانطلاقاً من تلك الأسس والمبادىء، **وقفت الهند الى جانب العرب وقضاياهم العادلة** وخاصة في قضيتهم المركزية فلسطين وصراعهم مع «إسرائيل»، **رافضة الانحياز الامريكي غير العادل الى جانب** «إسرائيل» إلا أن هذا الموقف بدأ **يشهد تراجعاً** ملحوظاً في بداية التسعينات، وتحديداً بعد اغتيال «راجيف غاندي» رئيس الوزراء الهندي الأسبق وتفكك الاتحاد السوفياتي «الصديق».

وقد برز هذا التراجع أكثر بعد وصول حزب «بهارتيا - جاناتا» اليميني إلى السلطة وزيادة المؤثرات والضغوطات الخارجية من الدول القوية على الهند والباكستان وخاصة الولايات المتحدة الامريكية و«اسرائيل» «والانحياز الامريكي الأعمى لـ«إسرائيل»، وذلك **بعد أحداث 11 أيلول التي وظفتها** «إسرائيل» كبوابة تعبر منها الى هذه القارة وتعرض قوتها وتعاونها العسكري معهما بمباركة أميركيه لأن في ذلك تحقيق مصالح دول القوة..وبحكم العلاقات

العربية الهندية التاريخية لابد من أن **تتحرك هذه المصالح العربية المشتركة** ضد المصالح والأطماع الغربية في هذه القارة وعودة العلاقات العربية الهندية الى ماكانت عليه.

■ **أخيراً:**

وحتى الآن لايزال السباق محتدماً بين قارعي طبول الحرب وضاربي اجراس السلام في شبه القارة الهندية. وكانت حظوظ الطرفين متساوية، بحيث كان يصعب المراهنة من منهما سيحقق النجاح وينال قصب السبق ليعلن قراره ومشيئته.

— **فالطرف الأول الممثل** بالأسرة الدولية يرفض خيار الحرب لكونه قد يقود الى كارثة نووية، ويدعو الى ضبط النفس والبحث عن حلول سلمية عبر المفاوضات في اطار القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالنزاع الهندي-الباكستاني حول «كشمير».

— **أما الطرف الثاني** الذي يمثله المتطرفون في الهند وباكستان، فيرى أن الحرب باتت خياراً لم يعد ثمة مجال لأي خيار غيره، ولاسيما في ضوء تنامي عمليات الانفصاليين الكشميريين على الحدود الهندية- الباكستانية، وهي عمليات أدت الى الحاق الخسائر البشرية الكبيرة في الجانب الهندي، ناهيك عن عمليات الارهاب التي تعرضت لها عدد من المدن الهندية، وكان أخطرها الهجوم على البرلمان الهندي في نيودلهي قبل أشهر قليلة مما ادى الى قتل وجرح العشرات، وهو هجوم حملت الهند مسؤوليته لباكستان بالرغم من أن أية منظمة كشميرية انفصالية لم تعلن مسؤولياتها عن الحادث.

وفي اطار هذا الواقع، فإن المشكلة تبدو معقدة واكثر من متشابكة ليس بسبب خصوصية الوضع الهندي -الباكستاني فقط وانما نتيجة اوضاع عدة يمكن ايجازها بالتالي:

1- **التدخلات الاقليمية والدولية وكثرة المصالح المتناقضة والمتصارعة**

التي تتقاطع عند الحدود الهندية الباكستانية. هذه التدخلات، تبدأ كما هو معروف من الصين، الجار الأعظم الذي لايستطيع أحد تجاهل دوره وتأثيره مروراً بروسيا واليابان وأوروبا، وانتهاءاًبالولايات المتحدة الاميركية، دون اغفال الدور «الاسرائيلي» ولاسيما بعد أن تبلور خلال السنوات القليلة الماضية.

2 – **ديمومة الصراع الهندي الباكستاني**، بحيث يعده الكثيرون من أطول وأعقد الصراعات في العالم، ويشبهونه بتطوراته ومجرياته بالصراع العربي الصهيوني... بالطبع مع الأخذ بعين الاعتبار، الاختلافات الكثيرة في بنية وطبيعة الصراعين.

فمنذ انفصال الباكستان عن الهند وانفصال بنغلادش عن باكستان وبعده... وقعت حروب عدة... وبين الحرب والحرب كان التوتر سيد الموقف دائماً على الحدود بين البلدين، ووصلت الحالة أكثر من مرة إلى حافة الحرب، لولا نجاح الوساطات الدولية في اللحظة الأخيرة في نزع فتيلها المتفجر.

3 – **المستجدات الدولية** بعد /11/ أيلول: فالحرب الاميركية ضد «الارهاب» والتي طالت افغانستان اقتناصاً من القاعدة وطالبان، وحولت باكستان إلى قاعدة تحت الرحمة الاميركية وهي الحرب التي جعلت من مقولة مكافحة الارهاب ذريعة مقبولة أميركياً ودولياً، وهذا ما ساعد مجدداً على تصعيد الموقف بين الهند وباكستان بسبب عمليات «الانفصاليين الكشميريين» والهجمات التي يشنونها بين الحين و الآخر والتي تعدها الهند «ارهاباً» صريحاً وتطالب باكستان بمنعها وبتحملها مسؤولية استمرار هذه العمليات.

4- **الوضع النووي**: قد يكون مستبعداً جداً أن تتجاوز أي حرب بين البلدين الأطر المتعارف عليها للحروب التقليدية، الا أنه لا يمكن لأي كان، التأكيد بأن زمام الأمور قد تفلت على حين غرة وتتحول الحرب من تقليدية الى نووية، لا يمكن التكهن في حال وقوعها بانعكاساتها الاقليمية والدولية الخطيرة والمدمرة.

ومما تجدر الاشارة إليه أن هناك جهود دولية خيرة تبذل حالياً وتأخذ ابعاداً ايجابية حول حل القضية سلمياً نامل أن تثمر حلولاً مرضية ونهائية لكلا

الطرفين وعودة الهدوء الى شبة القارة الهندية من أجل الالتفات الى قضاياها الانسانية والاجتماعية والوصول الى الأمن والاستقرار الذي تسعى لتحقيقه مجتمعات ودول العالم كافة.

المصادر :

الاسبوع العربي 2002/1/21
الاسبوع العربي 1999/7/19
صحيفة الاهرام 2002/5/31
صحيفة الحياة 2000/5/31
اليوميات المحلية 2002/6-7/5-27

الانتخابات الرئاسية الفرنسية وصعود اليمين المتطرف في اوروبا

• المناضل

لاشك إن نتائج الدورة الأولى للانتخابات الفرنسية التي جرت منتصف نيسان الماضي حملت مفاجآت عدة ورسمت في الوقت نفسه ملامح حادة للدورة الثانية التي فاز فيها الرئيس جاك شيراك بنسبة مرتفعة من الاصوات لم تعرفها الجمهورية الخامسة على الاطلاق.

فهي اولاً حركت المياه الراكدة في ساحة السياسة الفرنسية الداخلية التي قيدت عبر نحو عقدين باسلوب التوازن التقليدي الحرج بين الرئاستين الأولى والثانية وهو الاسلوب الذي عطّل على الدوام اتخاذ قرارات استراتيجية وهامة في البلاد، ودفع الفرنسيين الى السأم من ادارات البلاد المتعاقبة حتى وصل بهم الامر الى فقدان الثقة بجدوى الانتخابات، فقاطع دورتها الأولى زهاء 29% منهم و كانت اعلى نسبة عرفتها الانتخابات الفرنسية،

لكن المفاجأة الثانية التي سارع الفرنسيون إلى تدارك اخطارها هي صعود اليمين المتطرف ولاول مرة في تاريخ فرنسا إلى الدورة الثانية وسقوط الاشتراكيين بزعامة ليونيل جوسبان سقوطاً ذريعاً. هذا اليمين الذي استفاد من احباط الناخب الفرنسي ومقاطعته للانتخابات، فحشد ناخبيه المتطرفين ونجح في ملء فراغ الناخب المعتدل الذي قاطع الانتخابات، وصعد الى الدورة الثانية بنسبة17.9% محدثاً زلزالاً مدوياً ليس في فرنسا فحسب بل في أرجاء أوروبا.

لكن فرنسا التي شكلت على الدوام ساحة العمل السياسي، لم تكن لتسمح

لليمين المتطرف فيها بأكثر مما حصل عليه وهو في كل الأحوال كان مجرد زوبعة تصدى لها الشارع الفرنسي الذي تظاهر بكل فعالياته وتياراته احتجاجاً على هذا الصعود الانتهازي... واستعد للدورة الثانية فاعطى شيراك كل ما استطاع، فبلغت نسبة الناخبين لمصلحته زهاء 82.1%، في حين هزم اليمين وعاد إلى مواقعه... إلا أن التجربة أكدت لكل قادة فرنسا وفي طليعتهم شيراك أن عليهم الكثير لانجازه من اجل مستقبل البلاد على الصعد كافة داخلياً وخارجياً، ذلك حتى يبقى الناخب الفرنسي قريباً من صناديق الاقتراع، وإن لاشيء يجب أن يترك للصدفة.

هذه التطورات التي أفضت إليها الانتخابات الرئاسية في فرنسا، حملت الكثير من الدلالات والتساؤلات حول اخفاق اليسار خاصة، وحول مستقبل توزع الأحزاب في الخارطة السياسية خاصة وأن فرنسا شهدت انتخابات تشريعية في حزيران الماضي، •حيث ستتضح صورة القوى السياسية في ضوء نتائج هذه الانتخابات وماستؤول إليه، فإما أن تبقى على حالة التعايش بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أكثرية يسارية في البرلمان في مواجهة رئيس الجمهورية يميني، مما يفرض سياسة التعايش كامر واقع، أم أن أحزاب يمين الوسط الملتفة حول رئيس الجمهورية ستحوز على أكثرية برلمانية، وتفرض واقعاً جديداً تكون السلطة التنفيذية فيه موحدة وقادرة على تنفيذ برنامجها لامتلاكها الأغلبية في السلطة التشريعية، وعلينا أن ننتظر ماسيكون عليه الحال اليمين المتطرف بامتلاكه عدداً كبيراً من النواب كما يحلم لوبن، أم انه سيصل إلى البرلمان بنائب أو عدد قليل من أعضاء هذا الحزب كما تشير إلى ذلك استطلاعات الرأي العام.

وبقراءة تحليلية لنتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية، يمكن استخلاص الأسباب التي أدت إلى هزيمة اليسار وتراجع يمين الوسط وصعود اليمين

• صدر العدد قبل صدور النتائج.

المتطرف، ومعرفة تحول الناخب الفرنسي للتصويت لشيراك بكثافة في الدورة الثانية، والدروس التي نستخلصها من هذه الانتخابات:

1-لقد أظهرت نتائج الانتخابات تراجع الحزبين الكبيرين (التجمع من أجل الجمهورية يمين الوسط وممثله الرئيس شيراك، والحزب الاشتراكي اليساري وممثله رئيس الوزراء السابق جوسبان) وتراجعهما لمصلحة الأحزاب الصغيرة ولاسيما أحزاب اليمين المتطرف واليسار المتطرف. وتراجع شعبية هذين الحزبين عائد إلى أسباب كثيرة أولها :ابتعاد الناخب عن برامج الحزبين وأدائها إن كان في السلطة التنفيذية أو التشريعية. فكلاهما لم ينل رضى الناخبين مما دعاهم إلى العزوف عن الحزبين وهو ماأظهرته نتائج الدورة الأولى، خاصة وأنها أقصت رئيس الوزراء جوسبان عن خوض معركة الدورة الثانية. ولاتمثل النتيجة التي حصل عليها الرئيس شيراك في الدورة الثانية بأنها تأييد له وإنما سبيلاً لتفادي وصول اليمين المتطرف إلى سدة الرئاسة بأبسط الطرق لذلك جاء تصويت الناخب لمرشحي الأحزاب لاسيما اليمين المتطرف إنتقاماً من الحزبين الرئيسين وليس تأييداً لتلك الأحزاب. فهم يعاقبون جوسبان على عمله الحكومي الذي استمر خمس سنوات، تماماً كما عاقبوا شيراك. وعبرت عن ذلك نسبة الأصوات التي حصلا عليها في الدورة الأولى من الانتخابات.

2- أظهرت نتائج الانتخابات حالة الانقسام والتشتت في اليسار كما في اليمين. فلأول مرة يترشح هذا العدد الكبير من المرشحين من قوى اليسار واليمين، ويبرز التطرف فيهما، يميناً ويساراً.. وقد أرادت الأحزاب الصغيرة من ترشيح ممثليها في الانتخابات ليس من أجل الفوز مع علمها المسبق بإخفاق مرشحيها، لكن لتتقاسم الحصص مع الحزبين الكبيرين في الانتخابات التشريعية القادمة، وكي يكون لها تأثيرها في تشكيل الحكومة بعد إعلان النتائج.

3- أدت مقاطعة الانتخابات دوراً كبيراً في خسارة اليسار وتراجع يمين

الوسط. فلأول مرة تشهد الانتخابات في فرنسا هذا التراجع في نسبة المشاركة وصلت إلى حدود 29% والذي يجسد اللامبالاة وعدم الاكتراث التي أبداها الناخب الفرنسي، وهذا عائد لأسباب كثيرة، أهمها الإحباط من برامج الحزبين الكبيرين وسوء أدائهما الحكومي، واعتبار أن المسألة محسومة بين شيراك وجوسبان كما صورها الإعلام الفرنسي، ففضل قسم من الناخبين الاستمتاع بيوم العطلة- حيث كان الجو صحواً ومشجعاً للتنزه- على الذهاب إلى صناديق الاقتراع. لكن اللامبالاة لدى الناخب بعد مفاجأة نتائج الدورة الأولى بصعود اليمين المتطرف ووصول لوبين إلى المركز الثاني، تحولت إلى صحوة انعكست في المشاركة الكثيفة في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية.

4- إن تشابه برامج اليسار وبرامج اليمين تجاه مسائل(العولمة، حلف الأطلسي، الاتحاد الأوروبي، وتقليص دور الدولة وتحجيم ملكيتها للكثير من القطاعات الإنتاجية)، وتركيزهما على مسألة الأمن فقط، وضعت الناخب الفرنسي في حالة لامبالاة من تحديد الحزب الرئيس الذي يستطيع إخراجه من ذلك الواقع المأزوم خاصة وأن العولمة والواقع الجديد الذي أفرزته أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية من اضطرابات واهتزازات سياسية أدت إلى انقسامات في الأفكار وعدم اتباع وجهة نظر وحيدة، وأن ما جاء به الحزبان في التركيز على الأمن، لايعبر عن ارتياح الناخب من التخلص من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ثبت إخفاق الحزبين الرئيسين فيها، كما أن السياسة الأوروبية وغيابهاالواضح في المسائل الدولية التي أظهرت أوروبا منقادة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، شكل عامل إحباط للناخب الأوروبي عموماً وفي فرنسا خاصةمن عدم جدوى السياسات الأوروبية في جعل أوروبا قوية قادرة على وضع دور سياسي عالمي محدد لها يليق بكيانها ودورها الاقتصادي، وهو ماظهر في تشتت توجهات الناخب الفرنسي، لاسيما في الدورة

الأولى للانتخابات الرئاسية.

5- إن القلق والتخوف الفرنسي من تصاعد اليمين المتطرف يعود إلى الأفكار المتطرفة التي يدعو إليها هذا التيار، والتي يطالب فيها بانسحاب فرنسا من الاتحاد الأوروبي، وإعادة الفرنك بدلاً من اليورو، وطرد الأجانب من فرنسا، لكن الناخب الفرنسي رأى فيها تراجعاً وأفكاراً لا تناسب واقع التطور والتقدم الذي تعيشه أوروبا والعالم الذي يسعى نحو التكتل، فدخول فرنسا في العملة الأوروبية الموحدة حماها من تقلبات العملة التي أصابت فرنسا إبان عقد الثمانينات من القرن العشرين، كما أن التكامل مع أوروبا حقق فوائد جمة لفرنسا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما دفع جميع القوى والأحزاب السياسية اليسارية واليمينية للتصويت لمصلحة شيراك للحفاظ على القيم الجمهورية لفرنسا.

6- صعود اليمين المتطرف في فرنسا الذي أظهرته الانتخابات الرئاسية مؤخراً، يعكس الحالة العامة التي تشهدها أوروبا، بتصاعد أفكار وتيار اليمين المتطرف ومحاولته للسيطرة على القرار السياسي، فما حققه لوبن في فرنسا يمثل حالة من الحالات لتصاعد موجة اليمين المتطرف.. فبريطانيا شهدت لأول مرة فوزاً للحزب الوطني اليميني ذي الاتجاهات المتطرفة حيث فاز بمقعدين في الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً في أحد المناطق البريطانية، وفي بلجيكا، حزب التطرف اليميني الفلمنكي، الذي ينادي باستقلال الفلامنكيين انطلاقاً من مبدأ محاربة الهجرة، حقق بقيادة «ايف بوسي» نسبة 33% في الانتخابات البلدية في عام 2000.

وفي هولندا نجح الحزب اليميني الهولندي «من أجل هولندا ملائمة للعيش» الذي اغتيل زعيمه بيم فورتوين عشية الانتخابات البرلمانية في تحقيق صدمة بفوزه بالمرتبة الثانية بعد حصولة على /26/ مقعداً من مقاعد البرلمان الـ /150/

. وفي سويسرا، حقق «حزب الشعب السويسري (22.5%) في الانتخابات التشريعية عام 1999 ، ليصبح ثاني أكبر حزب يحصل على أصوات في الانتخابات إثر قبول الناخبين لخطاب زعيمه المعادي للهجرة ومعارضته القوية للاتحاد الأوروبي وعضوية منظمة الأمم المتحدة.

ويتمركز خطر اليمين المتطرف في إيطاليا والنمسا، ففي الأولى اضطر سيلفيو برلوسكوني إلى تشديد خطابه والانحراف أكثر نحو اليمين تحت ضغط حليفه أومبرتوروسي زعيم جامعة الشمال، والذي يطالب بإتخاذ إجراءات مشددة ضد المهاجرين غير الشرعيين ويعارض اندماج إيطاليا في أوروبا. أما في النمسا فإن اسم يورغ هيدار الذي خرج من الحياة السياسية بقرار شخصي ونتيجة لنصائح وضغوط يشكل وحده تذكيراً بصعود يمين المتطرف فإن الرأي العام النمساوي لايزال متعاطفاً معه، فقد فاز حزب«الحرية» الذي يديره بصفته الزعيم الحقيقي له بنسبة26.9% في الانتخابات التشريعية عام1999، وأوكلت له حقائب وزارية تشمل العدل والدفاع والمالية والمواصلات، مما دعا الاتحاد الأوروبي إلى إتخاذ عقوبات ضد النمسا، وكانت فرنسا قد قادت عملية عزل النمسا داخل الاتحاد الأوروبي.. وفي الدانمارك، أصبح حزب الشعب وهو حزب قومي متشدد ومعاد للهجرة، الثالث في البلاد بعد أن حصل على(12%) من الأصوات في الانتخابات البرلمانية، وهو جزء أساسي من حكومة الأقلية الليبرالية المحافظة. وفي ألمانيا فاز اليمين المتطرف في إحدى ولاياتها بمقاعد في الانتخابات المحلية، وتتصاعد أفكار اليمين المتطرف في الكثير من الدول الأوروبية بشكل لافت، خاصة بعد التطورات الأخيرة لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول الماضي في الولايات المتحدة الأميركية، مما يطرح تحديات جديدة أمام أوروبا للتعامل معها وقطع الطريق أمام هذا التيار الذي يحوم فوق أوروبا ويهددها بوباء خطير.

7-برزت لأول مرة أهمية دور الأصوات العربية والمسلمة التي صوتت

لمصلحة شيراك، مما رجحت كفته في تحقيق النصر المؤزر في الانتخابات، وفي إشار أعطاها شيراك للجالية العربية المسلمة التي أيدته عين إحدى المتحدرات من أصل عربي جزائري وزيرة التنمية في الحكومة الجديدة وهي من حزب رئيس الوزراء الجديد.

وعلى الرغم من كل هذه الدلائل، فإن الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التي جددت الثقة لشيراك لولاية رئاسية جديدة، فإنها شكلت استفتاء على بقاء فرنسا ضمن أوروبا الموحدة (الاتحاد الاوروبي) وعلى العملة الاوروبية الموحدة (اليورو)، وجمعت الناخبين الفرنسيين على هذا الخيار بعد أن تفرقوا في الدورة الأولى، والأهم هو معرفة ما ستؤول إليه الانتخابات التشريعية القادمة، فهل ستبقى فرنسا في ظل التعايش ويصبح أمراً واقعاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كما هو الحال الآن بين رئيس يميني وأغلبية برلمانية يسارية، فهل سيقبل سيد الاليزية بأن يعود مجدداً رهينة لليسار؟... أم أن يمين الوسط سيحظى بأكثرية من المقاعد في السلطة التشريعية وتحكم البلاد سلطة تنفيذية موحدة.

وفي حال بقيت نسبة الأصوات المؤيدة لجان ماري لوبن على حالها في الانتخابات التشريعية، فكيف سيكون وضعه في البرلمان المقبل ومدى تأثيره؟ خاصة وأنه لايزال هناك خوف من تحقيق اليمين المتطرف مكاسب له في الانتخابات التشريعية، فاليسار يجهز نفسه لخوض غمار هذه المعركة بعد أن اخفق في انتخابات الرئاسة، كما أن أحزاب يمين الوسط بزعامة رئيس الجمهورية توحد قواها مستفيدة من النصر الذي حققه يمين الوسط في انتخابات الرئاسة والنسبة التي حصل عليها مرشحه الرئيس شيراك، ويريد أن يستكمل انتصاره بأحراز الأكثرية في الانتخابات التشريعية، وقد عين الرئيس شيراك لهذا الأمر رئيس حكومة انتقالية ستكون من أولى مهامه تحقيق الأكثرية في

الانتخابات التشريعية القادمة، أما اليمين المتطرف فلم يسلم بالهزيمة وسيعود إلى المجابهة في الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية محاولاً الحصول على عدد كبير من المقاعد البرلمانية تساعده في التأثير على الحياة السياسية في المرحلة القادمة.

ولاشك أن الهزيمة التي تعرض لها الناخب الفرنسي بعد صدور نتائج انتخابات الرئاسة في الدورة الأولى خاصة سيكون تأثيرها واضحاً في الانتخابات التشريعية القادمة، وسنرى ذلك في تحديد حجم القوى السياسية من اليسار واليمين التي ستفرزها نتائج الانتخابات العامة.

ومهما يكن من أمر، فإن يمين الوسط من ديغوليين وأحزاب يمينية ليبرالية أخرى الذي يمثلها الرئيس شيراك المعروف بتوجهه الموضوعي تجاه قضايا المنطقة، يؤيد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وعودة الحقوق إلى أصحابها وفق قرارات الشرعية الدولية، في حين أن اليسار (الحزب الاشتراكي) كان يبرز مواقف مؤيدة للعرب لكن انحيازه واضح لـ إسرائيل، وتصريحات جوسبان نفسه في أكثر من مرة تشير إلى ذلك، وهذا ما أفقده تأييد الجالية العربية والمسلمة. بينما كانت مواقف الرئيس شيراك والحزب الديغولي أكثر قرباً للقضايا العربية، وأدت دوراً مهماً في تحقيق التقارب العربي -الفرنسي والتقارب العربي- الأوروبي، لكن هذا الدور يحتاج إلى متابعة وتفعيل في الإطار الأوروبي كي يأخذ الدور المطلوب والفاعل. ومن الواضح أن صعود اليمين المتطرف بتوجهاته المتطرفة ضد العرب والمسلمين والأجانب عموماً- الذي لايقتصر على فرنسا فحسب وإنما على أوروبا عامة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - مسألة تستحق الاهتمام من جانب الأوروبيين عموماً ومن جانب العرب أيضاً، لأن العلاقات العربية- الأوروبية المتطورة كانت ولازالت تشكل مصلحة مشتركة للعرب والأوروبيين.

أنشطة ووثائق

● اعداد الرفيق نصوح زبيدي

الذكرى الثانية لرحيل القائد الخالد حافظ الأسد

مضى عامان على رحيل القائد الخالد حافظ الأسد الذي غاب عنا بجسده ولكنه بقي حاضراً فينا وبيننا بفكره وقيمه وتراثه النضالي وعطائه اللامحدود فقد أرسى القائد الخالد نهجاً متكاملاً ننطلق منه في حياتنا وفي مسيرة نضالنا.

إن حضور القائد الخالد يتجسد فينا بقوة منطقه، وعمق عقيدته وتفانيه من أجل نشر مبادىء الحزب وقيمه، وتمسكه بالحق ومحافظته على العهد،وحبه للوطن والشعب والنضال من أجل استرداد حقوق الامة ورفع شأنها فهو بحق رمز للصمود الوطني والإباء القومي، سيظل خالداً في ضمير الامة.

فقد استطاعت سورية بناء قاعدة متماسكة للتطور والتقدم، أركانها(الوحدة الوطنية، البناء الديمقراطي الشعبي، التعددية السياسية والاقتصادية، البنى التحتية لمناحي الحياة كلها)وعلى أساس هذه القاعدة تشهد اليوم عملية التطوير والتحديث والاصلاح الجارية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد التي أظهرت متانة البناء والقدرة على العطاء فاقت حدود كل التوقعات وجعلت جماهير الحزب والشعب اكثر ثقة بتحقيق اهدافها في التحرير والبناء، واكثر تفاؤلاً بالمستقبل الرحيب.

لقد شكلت حياة القائد الخالد ومسيرته النضالية إنموذجاً للعزم والصمود والايمان بالمبادىء والتمسك بها، واعطت الكثير من الدروس والعبر التي ستبقى

منارة للاجيال المتلاحقة.. اعطت نهجاً ثابتاً ومتماسكاً ستواصل سورية السير على هديه بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

● القيادة القومية :

— استقبل الرفيق عبدالله الاحمر الامين العام المساعد للحزب خلال شهري أيار—حزيران كلاً من الرفاق والسادة:

— وفد حزب العمل الاشتراكي الروماني برئاسة السيد كونستنتين كريستو نائب رئيس الحزب رئيس مكتب العلاقات الدولية.

— السيد علي عثمان محمد طه النائب الاول لرئيس جمهورية السودان يرافقه السيد التيجاني صالح فضيل وزير دولة في وزارة الخارجية السودانية.

— وفد احزاب الائتلاف الحاكم في تشيلي المؤلف من السادة النائب غيدوغيرالدي لافين رئيس حزب من أجل الديمقراطية وايفان مسيح ليو نائب رئيس الحزب الراديكالي الاجتماعي الديمقراطي والسيناتور حسين صباغ كاستيجو نائب رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي والسيدة باميلا بيريرا فرناندس السكرتير العام للحزب الاشتراكي التشيلي.

— وفد اتحاد المؤسسات العربية البرازيلية فيآراب البرازيل برئاسة السيد مارسيلو انطونيودوس سانتوس فيريرا رئيس فيآراب البرازيل.

زيادة وفد حزبي برلماني ايراني لدمشق

بدعوة من القيادة القومية للحزب وصل الى دمشق بتاريخ 2002/6/2 وفد حزبي وبرلماني ايراني برئاسة الدكتور سعيد محمد رضا خاتمي أمين عام حزب جبهة المشاركة الاسلامية في ايران نائب رئيس مجلس الشورى الاسلامي الايراني وعضوية كل من الدكتور علي شكوري راد عضو اللجنة المركزية

للجبهة عضو الهيئة الرئاسية لمجلس الشورى والدكتورة زهرا أحمدي نجاد عضو لجنة التنظيمات لجبهة المشاركة وأسد الله أميني رئيس لجنة المنظمة المركزية لجبهة المشاركة وعبدالله شريعتي امين المكتب السياسي للجبهة.

أجرى الوفد خلال زيارته للقطر السوري عدداً من اللقاءات مع كبار المسؤولين في قيادة الحزب والدولة، إذ استقبل الرفيق الدكتور بشار الأسد الامين القطري للحزب رئيس الجمهورية العربية السورية الوفد الضيف.

والتقى الوفد كذلك بالرفيق عبدالحليم خدام نائب رئيس الجمهورية وعبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب.

وعقدت جلسة مباحثات بين وفد حزب البعث العربي الاشتراكي برئاسة الرفيق عبدالله الاحمر الامين العام المساعد للحزب ووفد حزب جبهة المشاركة الايرانية الاسلامية برئاسة السيد محمد رضا خاتمي الامين العام للجبهة.

وتركزت المباحثات حول التعاون بين التنظيمين السياسيين الصديقين في الجمهورية العربية السورية والجمهورية الايرانية الاسلامية بما يخدم العلاقات الاخوية الراسخة بين شعبي البلدين سورية وايران وقيادتيهما واختتمت المباحثات بالتوقيع على اتفاق تعاون بين الحزبين الصديقين للاعوام 2002-2004 يهدف الى ارساء صيغ التعاون بينهما على صعيد تبادل الوفود القيادية والاطلاعية والتشاور وتبادل الآراء حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات وتشجيع الاتصال بين شعبي وحكومتي البلدين والفعاليات الاجتماعية والثقافية في سورية وايران بما يسهم في تعزيز الروابط التاريخية بين الشعبين والعلاقات الاستراتيجية بين سورية وايران.

زيارة وفد مغربي

تلبية لدعوة من القيادة القومية للحزب زار القطر السوري وفد من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي برئاسة السيد محمد اليازغي نائب الكاتب العام للحزب وزير البيئة المغربي خلال الفترة مابين 19-2002/5/29 اجرى الوفد خلالها مباحثات مع الرفيق عبدالله الاحمر الامين العام المساعد للحزب بحضور الرفيقان متعب شنان عضو القيادة القومية للحزب والدكتور علي دياب مدير مكتب العلاقات الخارجية وجرى التوقيع على اتفاق تعاون بين الحزبين للاعوام 2002-2004.

كما استقبل الرفيق عبدالحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية الوفد الضيف.

والتقى الرفيق ابراهيم هنيدي عضو القيادة القطرية السورية للحزب رئيس مكتب الفلاحين القطري الوفد الحزبي المغربي.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر الفلسطيني:

— أصدر تنظيم الحزب في الارض المحتلة بياناً بتاريخ 2002/5/15 بمناسبة ذكرى اغتصاب فلسطين اكد خلاله على ضرورة استمرار الانتفاضة الفلسطينية حتى انتهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس واقرار حق العودة.

وانتقد الحزب بعض ممارسات السلطة الفلسطينية من اعتقالات في صفوف المناضلين والرضوخ لاملاءات العدو ومعالجات لبعض القضايا الهامة بطرق مرفوضة، مشيراً الى ان التناقض الرئيسي في هذه المرحلة انما هو مع الاحتلال

والاستيطان في الاراضي المحتلة الذي يجب مقاومته بجميع السبل.

واستنكر البيان بشدة الجرائم الصهيونية التي ارتكبت في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ولاتزال ترتكب في ظل عدوان فاشي متصاعد وحصار وتهديد مستمر واعتقالات يومية ضد المواطنين العزل.

وقال: ان المعارك مع العدو والمجازر التي ارتكبها كشفت الكثير من الخلل يجب اصلاحه فوراً وعلى جميع الصعد مشدداً على ضرورة الاجماع الوطني على برنامج سياسي يتبنى اهداف الانتفاضة ويحافظ على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وطالب بتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بأن تاخذ دورها الطليعي كقائد للشعب الفلسطيني في جميع المجالات وضرورة استقلال المؤسسات القضائية والقانونية وتوحيد اجهزة الامن المختلفة والدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني.

القطر اليمني :

بينما كان العدد قيد الطباعة انعقد المؤتمر القطري الثالث للحزب في اليمن في الفترة مابين 12-2002/6/14 .

وسننشر في العدد القادم التفاصيل ووثائق المؤتمر.

وثائق

وجهت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي مذكرة إلى الاحزاب والمنظمات الشعبية في الوطن العربي وإلى الاحزاب السياسية والقوى الوطنية الصديقة في العالم أدانت فيها العدوان الاسرائيلي الهمجي على الشعب العربي الفلسطيني، ودعت الأحزاب والمنظمات العربية والدولية الى العمل مع حكوماتها لتوضيح ما يجري في فلسطين المحتلة، وفضح جرائم العدو الصهيوني وانقاذ

المعتدى عليه وحمايته، وفيما يلي نورد نص المذكرة:

الاصدقاء الأعزاء في حزب...

لاشك أنكم تابعتم وبقلق كبير العدوان الاسرائيلي على الشعب العربي الفلسطيني الأعزل منذ عام ونصف والذي بلغ ذروته في الاجتياح البربري الهمجي للقوات الاسرائيلية التي اجتاحت المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية بحشود كبيرة للدبابات والمدرعات وباستخدام الطائرات والمدفعية، وبحشود كبيرة من الجنود بعد استدعاء أكثر من ثلاثين ألف جندي احتياط.

وتواصل هذه القوات قتل المدنيين الأبرياء من شيوخ ونساء وأطفال وتهدم البيوت فوق رؤوس ساكنيها، وتقطع الكهرباء عن المدن وتمارس حصاراً هدفه التجويع والإذلال ومنع وصول المواد الغذائية والطبية وتحويل جميع السكان الى سجناء في بيوتهم من خلال منع التجول. فلاتجد في الشوارع سوى الدبابات والجنود الاسرائيليين وبقايا الخراب، دعك عن منع سيارات الاسعاف من جمع جثث الشهداء المتروكة مرمية بالشوارع تدوسها الدبابات كما تمنع نقل الجرحى الى المشافي، وغير ذلك من الممارسات غير الانسانية التي تقْدم عليها هذه القوات ضاربة عرض الحائط بحقوق الانسان واتفاقيات جنيف وكل المواثيق والاعراف الدولية والقيم الاخلاقية، هدفها من كل ذلك إبادة هذا الشعب، أو إجبار من تبقى منه في أرضه على النزوح لتزيل العوائق من طريقها من أجل استقدام أعداداً جديدة من المستوطنين اليهود الى الارض الفلسطينية. تنفيذاً لمخططاتها العنصرية والتوسعية.

إن ما تقدم عليه «إسرائيل» من ممارسات ضد هذا الشعب الصامد، إنما بسبب رفضه الاحتلال ومقاومته من أجل تحرير أرضه وبناء دولته المستقلة ذات السيادة فوق أرضه وعودة اللاجئين الى ديارهم وهو حق مشروع تعترف به المواثيق الدولية.

إن ما قامت به «إسرائيل »ضد الفلسطينيين والعرب منذ من عام 1948 والاجتياح الذي بلغ ذروته في الأيام الاخيرة يؤكد الحقائق التالية:

1- إن «إسرائيل »كيان قام على العدوان والإرهاب ولايزال يواصل الإرهاب المنظم والممارسات العنصرية على الشعب الفلسطيني، واستعمال القوة بغية إجبار هذا الشعب على الاستسلام لما تريده «إسرائيل » بأن يتنازل عن أرضه وحقوقه.

2- ترفع «إسرائيل» شعاراً لعدوانها بأنها تدافع عن نفسها ضد ارهاب الشعب الفلسطيني وإن ممارسة قواتها هي من أجل تحقيق الأمن للإسرائيليين والسؤال الذي يطرح نفسه أليس الاحتلال لأرض الغير إرهاباً وأكبر أنواع الإرهاب؟ أليس الاحتلال هو السبب الرئيسي لكل ماجرى ويجري في هذه المنطقة من العالم؟ هل حققت «إسرائيل» أمن مواطنيها من خلال هذه الحملات العسكرية؟ أم ان قلق الإسرائيليين وشعورهم بفقدان الأمن قد زاد ؟ وهل الاسرائيليون وحدهم يجب ان يشعروا بالأمن؟ أم ان الفلسطينيين وكل شعوب المنطقة بحاجة للأمن؟ وهل يتحقق أمن طرف على حساب الأطراف الأخرى؟ أم أن الأمن متبادل لايعيشه طرف مالم تعشه الأطراف الأخرى؟ وهل يتحقق الأمن بالقوة وهل الأمن يجلب السلام أم أن السلام هو الذي يوفر الأمن؟

إن الجواب عن هذه التساؤلات بسيط يتمثل في أن الاحتلال هو أبشع أنواع الارهاب وهو السبب الأساسي للأوضاع التي تعيشها منطقتنا العربية منذ اكثر من نصف قرن. وإن مقاومة الشعب الفلسطيني وقبله مقاومة الشعب اللبناني لهذا الاحتلال الظالم والحاقد هي نتيجة طبيعية لاستمرار هذا الاحتلال، ولولا وجود هذا الاحتلال لما شهدت منطقتنا هذا الصراع والحروب والاضطربات على

الدوام والتي تصاعدت في الايام الاخيرة، مع تصاعد وتيرة العدوان، بما يؤكد حقيقة أن الشعوب العربية يسودها الغضب، وأن الشارع العربي في حالة غليان، وبالتالي فإن المنطقة أمام أخطار محدقة بها، وإن انهيار الأوضاع في المنطقة لن ينعكس على العرب وحدهم وإنما تصيب آثاره العالم أجمع.

وهذا ما يتطلب التحرك السريع وقبل فوات الأوان لردع العدوان ومعاقبة المعتدي وإحياء عملية السلام التي من شأنها إعادة الحقوق لأصحابها إذا ما أريد لهذه المنطقة أن تعيش بأمن واستقرار في ظل سلام عادل وشامل مستند للشرعية الدولية.

3-بدأت عملية السلام بمؤتمر مدريد الذي أقر مرجعية أساسها الأرض مقابل السلام وتطبيق قرارات الأمم المتحدة- ورغم ذلك فالمفاوضات تعثرت ولم تصل للنتائج المرجوة، لأن «إسرائيل» تريد فرض مفهومها للسلام الذي يمكنها من البقاء في الارض العربية المحتلة أو اجزاء منها على الأقل ولاتعترف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وحتى الاتفاقات المرحلية التي وقعت بين الفلسطينيين والاسرائيليين ضربت بها حكومة شارون الارهابية عرض الحائط، وجاءت بمخطط عسكري يقوم على تحقيق أمن «إسرائيل »بالقوة وخوض حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني وقيادته، وفي هذا السياق نشير الى أن العرب وفي مقدمتهم سورية اعتبروا السلام خياراً استراتيجياً لهم على اساس مرجعيته التي اقرها مؤتمر مدريد وأيدها المجتمع الدولي، وقدم العرب كل ما هو مطلوب منهم لدفع مسيرة السلام نحو أهدافها المنشودة، ولكن «إسرائيل» أثبتت على الدوام انها لاتؤمن بالسلام وغير مهيأة له، وتقوم حكومتها الحالية بتدميره نهائياً ودفع المنطقة والعالم الى المجهول من خلال عدوانها وإرهابها.

4- إن العرب عندما تجاوبوا مع السلام وفق الفهم الذي أقره المجتمع الدولي لم يكن ذلك عن ضعف وإنما لاعتقادهم أن السلام هو في مصلحتهم كما أنه في

مصلحة شعوب المنطقة والعالم، وإن العرب لم يكونوا معتدين ولامحتلين لأرض الغير وإنما هم المعتدى عليهم والمحتلة أرضهم، وبالتالي من حقهم طالما استمر العدوان عليهم والاحتلال لأرضهم، أن يقاوموا المحتلين ويعملوا من أجل تحرير أرضهم، واستعادة حقوقهم المغتصبة وهذا ما يمارسه الشعب العربي الفلسطيني، وقبله الشعب اللبناني. ومن المؤسف الآيتم التفريق بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال وأن توصف المجازر والجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين بأنها دفاع عن النفس.

5- إن سورية ومعها العرب لن يتنازلوا عن أرضهم أو يساوموا على حقوقهم أو يفرطوا بذرة تراب من أرضهم التي تحتلها «إسرائيل»، لأنهم قبلوا بالسلام. فالأرض كما أكد السيد الرئيس بشار الأسد غير قابلة للمفاوضات وما عداها من متطلبات كمسالة الترتيبات الأمنية والعلاقات بعد الانسحاب والمياة وسواها قابلة للتفاوض.

والسلام يعني عودة الحقوق لأصحابها ودون عودة الأرض والحقوق لايمكن أن يكون هناك سلام ولا أمن لأحد دون تحقيق السلام.

6- يتوضح من كل ما أشرنا إليه أن «إسرائيل» معادية للسلام وتقوم بتدميره حالياً وهي بذلك تتمرد على قرارات الأمم المتحدة التي أقرها مجلس الأمن الدولي منذ عام 1967 بخصوص الصراع العربي الاسرائيلي وبسلوكها هذا تعرض المنطقة وأمنها والعالم لأفدح الأخطار، وفي حين تم التحرك الدولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واتخذت إجراءات اقتصادية وعسكرية في مناطق أخرى من العالم، فلماذا بقي العالم متفرجاً على الجرائم والمجازر دون رادع؟ إن مسؤولية العالم، ولاسيما القوى المتنفذة فيه، وفي مقدمتها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، أساسية فيما يجري وتتطلب منها مسؤولياتها عن السلام التحرك السريع، واتخاذ إجراءات حاسمة لإنقاذ الشعب الفلسطيني وحمايته.

وردع المعتدي ومعاقبته، وإحياء عملية السلام على كل المسارات، لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة الذي يعيد الأرض والحقوق كاملة غير منقوصة لأصحابها ويوفر الأمن والاستقرار والازدهار لجميع شعوب المنطقة.

7- إن الولايات المتحدة الامريكية، الراعي الأساسي لعملية السلام وصاحبة المبادرة في إطلاق هذه العملية لم تمارس دورها في هذه الرعاية، بل وتخلت عن دورها كدولة عظمى، وانحازت لجانب «إسرائيل» وجعلت من نفسها غطاء لعدوانها على الشعب الفلسطيني وشكلت كابحاً لكل التحركات الدولية التي ارادت أن تتخذ إجراءات ضد «إسرائيل» في الامم المتحدة أو خارجها بسبب تمرد «إسرائيل» على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وارتكابها المجازر والجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

8- بعد كل هذا وإزاء مايجري ومايؤدي إليه استمرار العدوان والاحتلال من مخاطر وتداعيات على أمن المنطقة وسلامتها وعلى الأمن والسلم الدوليين نرى أن الواجب الإنساني من جهة، والدفاع عن حقوق الانسان من جهة أخرى، وقبل هذا وذاك، تفادى جر المنطقة إلى حرب لن يستطيع أحد تقدير نتائجها يتطلب من كل حريص على السلام أن يتحمل المسؤولية كاملة في مواجهة مخاطر العدوان والارهاب على شعب آمن وأعزل لاذنب له سوى إرادته في العيش الحر الكريم على أرضه المحررة من المحتلين المعتدين فالواجب الانساني العاجل والسريع يتطلب ما يلي:

1- القيام بكل النشاطات والتحركات في بلادكم ومع حكومتكم لإدانة العدوان الاسرائيلي الارهابي ودعم الشعب العربي الفلسطيني الذي يتعرض لعدوان يستهدف إبادته وتصفية قضية نضاله بدعمه وإنقاذه وحمايته دولياً.

2- الطلب من الامم المتحدة والقوى المتنفذة عالمياً ولاسيما الدائمة العضوية بمجلس الأمن أن تتخذ كل الاجراءات لتنفيذ قراراتها ومعاقبة «إسرائيل» المتمردة

على تنفيذ هذه القرارات.

3- تطبيق ما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من اجل إجبار «إسرائيل» على الانسحاب الفوري وغير المشروط من الأرض الفلسطينية وفك الحصار عن المدن والمخيمات والعودة لمسيرة السلام في مختلف المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية على أساس مرجعية مؤتمر مدريد.

4- تقديم كل المساعدات للشعب الفلسطيني للتغلب على المصاعب التي خلفها العدوان عليه من كوارث بشرية وتهديم للبيوت وضرب للبنية التحتية للحياة على الارض الفلسطينية.

5- إن مبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت تعد تأكيداً جديداً من العرب على الرغبة بالسلام، وإن تبني هذه المبادرة ووضع آلية لتنفيذها من قبل المجتمع الدولي يعد ضرورياً لإعادة الحياة لمسيرة السلام، والمؤسف أن «إسرائيل» ردت على المبادرة باجتياح قواتها الهمجي للأراضي الفلسطينية في اليوم التالي لانفضاض القمة، ولايزال العدوان والممارسات الاسرائيلية مستمرة رغم الغضب العربي والعالمي والتحركات التي تمت لوقف هذا العدوان.

وهذا يؤكد أن ما تقوم به «إسرائيل» الى جانب كونه عدواناً مباشراً ظالماً وحاقداً على الشعب الفلسطيني الأعزل فهو إعلان رفض للمبادرة العربية وإجهاضها في مهدها لأن هذه المبادرة تعري «إسرائيل» وتفضح نواياها وعداءها للسلام. هذا العداء الذي لم يعد بحاجة لبرهان، والعالم كله بات يدركه وهو بالاضافة لذلك إمعان في التمرد على قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت منذ عام 1967 والمقررات التي صدرت في الايام الاخيرة.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي إذ يخاطبكم من خلال علاقات الصداقة والتعاون التي بين حزبينا، وحرصنا على أن يتحمل الجميع في هذا العالم بلداناً

وشعوباً، ومختلف القوى الفاعلة أحزاباً ونقابات وتنظيمات شعبية وفعاليات علمية وثقافية واقتصادية واجتماعية ورجال دين وفنانين وصحفيين وكتاباً يتحملون مسؤوليتهم ويؤدوا الدور المطلوب من كل منهم في مثل هذه الحال، من توضيح مايجري في الارض الفلسطينية وفضح جرائم المعتدي الاسرائيلي وإنقاذ المعتدى عليه وحمايته ومساعدته ليعيش بحرية وكرامة دون إذلال أو حصار أو تجويع أو دون مأوى أو رعاية وعناية إنسانية بصحته وحياته وتكوين رأي عام دولي فاعل إلى جانب الحق والعدل والسلام ضد العدوان والاحتلال والعنصرية ورفع الصوت عالياً من أجل كبح جماح المعتدي وإعادة عملية السلام الى مسارها الذي بدأت به في مؤتمر مدريد من أجل إقامة السلام العادل والشامل الذي يعيد الأرض العربية المحتلة في الجولان وفلسطين ولبنان التي احتلت في حزيران عام1967 وما بعد وإقرار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

إن ما يجري هز ضمير شعوب العالم وأحراره لأنه يمثل إنموذجاً واضحاً للفاشية والنازية والعنصرية ولم تعد تكفي عبارات التنديد ومشاعر الغضب، والوضع يتطلب تحركاً سريعاً وإجراءات سريعة وفاعلة، لوقف العدوان وانسحاب قوات الاحتلال وإنقاذ الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للعدوان وإعادة عملية السلام إلى مساراتها لتبلغ اهدافها في تحقيق السلام العادل والشامل والمنشود والمستند للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة. إن حزب البعث العربي الاشتراكي في الجمهورية العربية السورية إذ يضع أمامكم صورة للوضع الذي تشهده منطقتنا بسبب العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني واستمرار وجود قوات الاحتلال في الأرض العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران عام 1967 ، يؤكد حرصه على السلام، ويثق بأنكم لن توفروا جهداً

وعملاً مفيداً من أجل تحقيق السلام في هذه المنطقة ووضع حد للعدوان والاحتلال.

وفي الختام تقبلوا تحياتنا القلبية.

دمشق /نيسان/2002

القيادة القومية

لحزب البعث العربي الاشتراكي

مفكرة الاحداث

قمة شرم الشيخ

عقد في شرم الشيخ بمصر بتاريخ 2002/5/11 قمة ثلاثية ضمت كلاً من الرفيق الدكتور بشار الأسد الامين القطري للحزب رئيس الجمهورية العربية السورية والرئيس المصري حسني مبارك والامير عبدالله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية.

وتدارس الزعماء خلالها الاوضاع الدولية والاقليمية وخاصة الوضع الخطير في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتداعياتها على امن المنطقة والعالم، وموقف اميركا إزاء الاحداث في المنطقة.

وأكد الزعماء تمسكهم بمبادرة السلام العربية التي اقرتها القمة العربية في بيروت وحيوا انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تدين «اسرائيل»

• أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة وباغلبية /74/ صوتاً ومعارضة الولايات المتحدة وجزر مارشال وميكرونيزيا في اجتماعها الاستثنائي والعاجل

الذي عقدته بتاريخ 2002/5/7 لبحث الوضع في الاراضي الفلسطينية والهجوم العسكري على الفلسطينيين في الضفة الغربية، الهجمات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، والمجازر الاسرائيلية التي ارتكبت لاسيما مجزرة مخيم جنين، كما ادان قرار الجمعية رفض «اسرائيل» استقبال لجنة تقصي الحقائق في المجازر التي ارتكبت في المدن الفلسطينية لاسيما في مخيم جنين.

اول انتخابات بلدية في البحرين

شارك البحرانيون بتاريخ 2002/5/9 في اول انتخابات بلدية تجري في المملكة منذ عام 1957 حيث انتخبوا /50/ عضواً في خمسة مجالس بلدية بمحافظات المملكة وتنافس في الانتخابات نحو /306/ مرشحين فيهم /31/ امرأة، وتمارس المرأة وللمرة الاولى حقها في الانتخاب وذلك بموجب الميثاق الوطني حول الاصلاحات الديمقراطية.

الانتخابات التشريعية الجزائرية

جرت الانتخابات التشريعية الجزائرية بتاريخ 2002/5/30 لانتخاب /381 /عضواً في مجلس الشعب الجديد اضافة لثمانية مقاعد خصصت للجالية الجزائرية في الخارج.

وقد فازت جبهة التحرير الوطني باغلبية مطلقة بحصولها على / 199 / مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ / 389 / مقعداً.

بينما جاء حزب التجمع الوطني بالمركز الثاني وحركة الاصلاح الوطني بالمرتبة الثالثة ودخلت الجبهة الوطنية المجلس لاول مرة .

اتفاق روسي ـ أطلسي

توصل وزراء خارجية دول حلف الشمال الأطلسي وروسيا في العاصمة الايسلندية «ريكافيك» إلى اتفاق تم التوقيع على صيغته النهائية في العاصمة الايطالية روما يوم 2002/5/28 في قمة جمعت رؤوساء دول وحكومات الحلف وروسيا، وتنص بنود الاتفاق على إقامة مجلس (حلف شمالي الأطلسي+ روسيا) يكون مخولاً باتخاذ القرارات اللازمة في مجال مكافحة الارهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وادارة الأزمات ومراقبة التسلح.

اتفاق روسي ـ أمريكي لخفض الترسانة النووية

توصلت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 2002/5/24 إلى اتفاق ينص على تخفيض ترسانتهما النووية خلال السنوات العشر القادمة من ستة آلاف رأس نووي إلى نحو 1700- 2200 رأس، كما وافقت موسكو على أن تقوم واشنطن بتخزين بعض الرؤوس النووية المفترض تدميرها بحالة جهوزية كاملة.

ووقع الاتفاق في موسكو خلال زيارة الرئيس الأمريكي إلى روسيا وترك أمر الموافقة النهائية على الاتفاق إلى مجلس الشيوخ الأمريكي عوضاً عن اقتصارها على موافقة الرئيسين بوتين وبوش.